المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

التقرير السنوي

2005

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين بعض الدول العربية مودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975 ، وتضم الآن في عضويتها جميع الأقطار العربية وبعض الهيئات العربية والدولية باستثناء جمهورية القمر المتحدة. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة

- توفر المؤسسة التغطية التأمينية للاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر. كما توفر المؤسسة التغطية التأمينية لائتمانات الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو رفضه استلام البضاعة، وضد المخاطر غير التجارية مثل إلغاء ترخيص الاستيراد أو منع دخول أو عبور البضاعة ومخاطر غير تجارية أخرى.
- كما تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير التأمين وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارعي جمال عبدالناصر والمطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 الصفاة 13096

هاتف: 4844500 (965) – فاكس: 4814240 ، 4835489 ، 4815741 (965)

البريد الإلكتروني: info@iai.org.kw

الموقع الشبكي: www.iaigc.org

أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين

يتكون مجلس مساهمي المؤسسة من مندوب واحد عن كل قطر من الأقطار والهيئات العربية المساهمة في رأسمالها، وهو أعلى سلطة في المؤسسة وله كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ويقوم المجلس على وجه الخصوص بوضع السياسات العامة للمؤسسة وتفسير وتعديل نصوص اتفاقية إنشائها، وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة المؤسسة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب الأعضاء رئيساً للمجلس من بينهم. يقوم المجلس بإعداد النظم واللوائح المالية والإدارية للمؤسسة، وإقرار برامج وخطط العمليات والبحوث. بالإضافة إلى تحديد أوجه توظيف رأسمال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية لها، وتقديم تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة لمجلس المساهمين.

ويتكون مجلس الإدارة الحالي من كل من:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ/ خالد عبدالرحمن المجحم	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان شنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد علي طالب	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبداللطيف شعبان	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبدالقادر محمد أحمد	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد غسان الحبش	عضواً

3 - المدير العام

المدير العام هو الممثل القانوني للمؤسسة وهو الذي يتولى إدارتها بإشراف مجلس الإدارة. وللمدير العام صلاحية إبرام عقود التأمين وتوظيف أموال المؤسسة وإعداد الموازنة التقديرية والحسابات الختامية وإعداد برامج وخطط العمليات والتطوير وبرامج بحوث المؤسسة.

المدير العام الحالي للمؤسسة هو السيد/ فهد راشد الإبراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دور انعقاده الثالث والثلاثين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي طبقاً لنص المادة (12) (هـ) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2005.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

ناصر بن محمد القحطاني
رئيس مجلس الإدارة

الرباط، نيسان (أبريل) 2006

المحتـــويـــات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية وملخص عن أنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير 5

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 عمليات الضمان 14

2.2 التعويض والاسترداد 19

3.2 إعادة التأمين 20

4.2 تسويق خدمات الضمان 20

5.2 العلاقة مع هيئات الضمان 22

6.2 الحسابات الخاصة 24

الـجـــداول

جدول رقم (1): القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2005 25

جدول رقم (2): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2005 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 26

جدول رقم (3): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2005 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب أنواع العقود 27

جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2005 حسب القطر المضيف/المستورد 28

الرسومات البيانية

رسم بياني (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2005 (موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة) 29

رسم بياني (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2005 (موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) 29

رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة (موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) كما في 31 ديسمبر 2005 30

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 التقارير والمطبوعات والأوراق التعريفية 31

2.3 المؤتمرات والندوات العامة 32

3.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية 32

4.3 تطوير الموارد البشرية 34

5.3 المعلوماتية 34

6.3 النشاط الإعلامي 35

الفصل الرابع: التقرير المالي

تقرير مراقبي الحسابات 39

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 40

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2005 41

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 42

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 43

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2005 44

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية وملخص عن أنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير

1. الاقتصاد العالمي

تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وفق مصادر صندوق النقد الدولي، الى نحو 4.3% عام 2005، مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.1% عام 2004، ومرتفعا عن معدل نموه عام 2003 الذي بلغ نحو 4.0 %، بتأثير تراجع معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** إلى 2.5% مقارنة بما نسبته 3.3% عام 2004، بينما شهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية** معدل نمو أفضل من المعدل العالمي بلغ نحو 6.4% وان كان منخفضا عن معدل نموها عام 2004 الذي بلغ نحو 7.3%، مدعوما باستمرار قوة النمو في دول مثل الصين (9%) والهند (7.1%). ويقدر أن يكون قد بلغ حجم الناتج الإجمالي العالمي عام 2005 نحو 43.9 تريليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق **بالتضخم** مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك، فقد حافظ على معدلاته المنخفضة في **مجموعة الدول المتقدمة** في حدود 2.2% عام 2005، مقارنة بما نسبته 2.0% عام 2004، بينما بقي معدل التضخم أعلى بما نسبته 5.9% في **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية** مقاربا لمستواه عام 2004 الذي بلغ نحو 5.8%.

وقد حافظ الاقتصاد العالمي على قدرته على التكيف خلال عام 2005 ، رغم استمرار خضوعه لتأثير ارتفاع أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة، وتنامي السيولة الدولية الباحثة عن العوائد والأرباح، التي انعكست في فورة أسواق الأسهم وقوة الائتمان المستند إلى نمو الطلب الاستهلاكي، والنمو الملحوظ في قطاع الخدمات، ومواصلة جهود تحرير التجارة العالمية رغم تنامي بعض المخاطر الحمائية، مع استمرار تحفظ السياسات النقدية التي تستهدف الحد من بروز الضغوط التضخمية، وتحسين الإدارة المالية العامة، والاتجاه لمعالجة اختلالات الحسابات الجارية في موازين المدفوعات، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، والبنية المؤسسية، ودور القطاع الخاص.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، قدرت مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) بشكل أولي **ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الواردة عالميا خلال عام 2005 بنحو 897 مليار دولار أمريكي، محققة قفزة ملحوظة بنسبة 29% عن مستواها لعام 2004، الذي بلغ نحو 695 مليار دولار أمريكي بتأثير النمو الاقتصادي العالمي، وتنامي نشاط الاندماج والتملك وخاصة عمليات عبر الحدود، وفورة الأسواق المالية العالمية، واستمرار تحسين بيئة الاستثمار، ونجاح جهود الترويج للأقطار المستضيفة للاستثمارات، وتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات. وقد قدرت التدفقات المتجهة **للدول المتقدمة** بنحو 573 مليار

دولار أمريكي بحصة 64% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة **للدول النامية** بنحو 274 مليار دولار أمريكي بحصة 30.5%، فيما بلغت التدفقات المتجهة لدول **الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 50 مليار دولار أمريكي بحصة 5.5%. وقد تبوأت المملكة المتحدة المرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية (219 مليار دولار أمريكي) تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (106 مليار دولار أمريكي) والصين (60 مليار دولار أمريكي) وفرنسا (48 مليار دولار أمريكي).

ومن جهة أخرى، ووفقا لمصادر **معهد التمويل الدولي**، الذي يضم أكبر تجمع عالمي للمؤسسات المالية والمصرفية، شهدت (29) دولة من دول الاقتصادات الناشئة صافي تدفقات خاصة بلغت 358 مليار دولار عام 2005، مرتفعة من 319 مليار دولار أمريكي عام 2004، وذلك بتأثير ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار المحفظي إلى نحو 61.5 مليار دولار أمريكي من 37.8 مليار دولار أمريكي، بينما حافظ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول على معدله بنحو 136 مليار دولار، وبلغ صافي التدفقات الرسمية الصادرة نحو (65) مليار دولار أمريكي مقارنة مع (27) مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها. وتدخل في قاعدة بيانات المعهد (4) دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، فقد تراجع حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات إذ سجل معدل نمو بلغ 7.0 % عام 2005 مقارنة بما نسبته 10.3 % عام 2004، وإن كان متحسنا عن عام 2003 الذي شهد معدل نمو بلغ 5.4 %، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة **صادرات السلع والخدمات عالميا** إلى 12.6 تريليون دولار أمريكي عام 2005 من 11.2 تريليون دولار أمريكي عام 2004.

وعلى صعيد صناعة الضمان، حافظ سوق الضمان العالمي خلال عام 2005 على استقراره وقوته، بل وشهد توسعا في عمليات وتواجد عدد من كبريات الشركات التي تقدم خدمات الضمان وفتح فروع لها في أسواق جديدة ودخولها في تحالفات إستراتيجية. وقد شهد العديد من هذه الشركات عمليات إعادة هيكلة وزيادة رؤوس أموالها لمواكبة التطورات في السوق، والتحسن في بيئة أداء الأعمال، وتوسع حركة التجارة العالمية. في حين اتجهت أسعار الضمان خلال عام 2005 إلى الارتفاع مسجلة مزيدا من الليونة في شروط التغطية، وتمديد آجال الدفع خاصة لأسواق الاقتصادات الناشئة، التي حافظت على صورة ايجابية من خلال الاستقرار السياسي وارتفاع عوائد صادراتها من النفط والمواد الأولية الأخرى، مما كان له الأثر الكبير في تحسين ملاءتها الائتمانية، وقدرتها على الوصول إلى مصادر الائتمان

للعام الثالث على التوالي، وأصبحت دول الاقتصادات الناشئة جزءاً متكاملا من النسيج الاستثماري العالمي، رغم استمرار وجود بعض المخاطر خاصة لجهة إدارتها لاقتصاداتها.

وتعززت خلال العام جهود تطوير آليات الضمان فقد ظهر اتجاه جديد، يتمثل في الابتعاد تدريجيا عن وسائل الدفع التي تعتمد على خطابات الاعتماد المستندية البنكية، وتنامي التوجه إلى توفير الضمان من خلال أسلوب الحساب المفتوح، وتزايد استخدام الوسائل الإلكترونية لتبادل المعلومات ووثائق الاعتماد والمستندات المتعلقة بالشحن، وتقديم منتجات مبتكرة لمواكبة التطورات، منها منتج القرض بضمان الاحتياطات المؤكدة من النفط، الذي يجدول دفعات السداد بالتوافق مع عائدات المشروع، ومنتج ضمان الخطر الواحد، سواء كان ذلك الخطر سياسيا أو تجاريا. وواصلت شركات وهيئات الضمان اهتمامها بالآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع، بإطلاق الهيئات الأوروبية برنامجا تجريبيا في هذا المجال لمدة (24) شهراً، يتم من خلاله توفير التغطية لمشاريع الطاقة المتجددة بآجال ائتمان تصل إلى (15) عاماً.

2. الاقتصاد العربي

على صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية استقرار معدل النمو الاقتصادي للدول العربية ما تقارب نسبته 5.4% عام 2005، مقارباً لمعدله عام 2004 الذي بلغ ما نسبته 5.5%، مع ملاحظة أن العديد من الدول العربية سجل معدلات نمو أعلى من ذلك تراوحت ما بين 6% و10%، خاصة الدول العربية المصدرة للنفط. وقد ارتفع التضخم في الدول العربية وبلغ معدله نحو 10% عام 2005، مقارنة بما نسبته 8.4% عام 2004، متأثراً باستمرار ارتفاع أسعار النفط وهياكل أسعار الفائدة. وشهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً غير مسبوق مع ارتفاع إنتاج النفط إلى مستويات لم يحققها منذ (20) عاماً، مما رفع معدلات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستثماري، ومشاريع تحسين البنية التحتية، والمضي قدماً بمشاريع الإصلاح والتطوير وخدمة الدين العام، وتحول عجز الموازنة إلى فائض في العديد من الدول العربية، بينما عززت دول أخرى من الفوائض المالية المسجلة. كما تحسنت بشكل واضح أوضاع الحساب الجاري خاصة في الموازين الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط وتعززت احتياطياتها الرسمية.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، شهدت التدفقات الواردة إلى **مجموعة الدول العربية**

وفق التقديرات الأولية المتوافرة ارتفاعاً ضخماً، يقدر بشكل أولي بنحو 29.6 مليار دولار أمريكي عام 2005 وقد ارتفعت نسبته لأول مرة إلى 3.3% من إجمالي العالم وحوالي 10.8% من إجمالي الدول النامية، وتركزت التدفقات في كلٍ من الإمارات (10 مليار دولار أمريكي)، مصر (4.1 مليار دولار أمريكي)، السعودية (3.5 مليار دولار أمريكي)، السودان (2.1 مليار دولار أمريكي) والمغرب (1.2 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بتدفقات معّدلة بلغت نحو 19.8 مليار دولار أمريكي عام 2004، شكلت حينها ما نسبته 2.7% من إجمالي العالم وحوالي 8.2% من إجمالي الدول النامية، وتركزت التدفقات حينها في كل من الإمارات (8.4 مليار دولار أمريكي)، السعودية (1.9 مليار دولار أمريكي)، السودان (1.5 مليار دولار أمريكي)، مصر (1.3 مليار دولار أمريكي) وسوريا (1.2 مليار دولار أمريكي). وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية، بتأثير تزايد العوائد النفطية مع ارتفاع أسعار النفط لمعدلات غير مسبوقة، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار خاصة قطاعات الخدمات، مثل الاتصالات والنقل والكهرباء والإعلام والطيران المدني، وقطاعات النفط والغاز والتعدين، والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية من مطارات وموانئ وسكك حديدية، ومواصلة برامج الخصخصة في عدد من الدول العربية. إضافة إلى تنامي جهود الترويج القطرية، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتسهيل إجراءات المعاملات، ومعالجة معوقات الاستثمار، وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة، وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية.

وشهد عام 2005 تنامي **الاستثمارات العربية البينية** بشكل غير مسبوق بسبب وجود الفوائض المالية الضخمة بتأثير ارتفاع العائدات النفطية، والتي وجدت طريقها إلى الفرص الاستثمارية الجاذبة والمتاحة في عدد من الدول العربية، خصوصا في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تزيد كلفتها الاستثمارية المعلنة على 50 مليار دولار أمريكي، وكذلك قطاع العقار الذي شهد في معظم الدول العربية طفرة غير مسبوقة، مما كان له الأثر الكبير في تنامي الاستثمارات العربية البينية في هذا القطاع بشكل ملحوظ. ومن جهة أخرى، ارتفعت الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والصناعة والاتصالات والمصارف، وخاصة بعد السماح للمصارف العربية بفتح فروع لها أو تملك مصارف في أكثر من دولة عربية. وتزايدت الاستثمارات في الأسواق المالية العربية وفي الصناديق الاستثمارية بعد تزايد الإدراج المشترك في الأسواق المالية العربية، وتنامي اتجاه تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة لإدراجها في البورصات والمراكز المالية العربية، وبعضها في الأسواق المالية الدولية في لندن

ونيويورك. وشهد عام 2005 بدء الإجراءات اللازمة لعمل البورصة العربية الموحدة من مقرها في القرية الذكية في مصر. ومن جهة أخرى تواصلت جهود استقطاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وأموال المغتربين العرب لتعزيز مساهمة القطاع الخاص المحلي والخارجي في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية يتوقع أن يكون قد تواصل اتجاه التحسن في نمو الصادرات العربية خلال عام 2005، والتي تشكل الصادرات النفطية منها نحو 70%، مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن نفاذ الصادرات العربية في الأسواق العالمية وجودة منتجاتها وتقيدها بالمعايير الدولية إضافة إلى تنامي الجهود المؤسسية لتنمية الصادرات العربية.

شهد العام دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم (17) دولة عربية تمثل 90% و 95% على التوالي من حركة التجارة العربية الخارجية والبينية، حيز النفاذ، وكذلك تأسيس اتحاد المصدرين والمستوردين العرب، والإعلان عن إنشاء شركة عربية مشتركة للتجارة والتسويق. وقد اكتسبت السعودية في نهاية العام عضوية منظمة التجارة العالمية، بينما واصلت (5) دول عربية أخرى (الجزائر، السودان، لبنان، ليبيا واليمن) جهودها لمباشرة إجراءات العضوية في المنظمة التي انضمت إليها (12) دول عربية من أصل (149) دولة عضو، ويحظى العراق فيها بصفة مراقب.

وشهد عام 2005 تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري العربي مع **دول أمريكا اللاتينية** بعقد "قمة برازيليا"، وتم الاتفاق فيها مبدئيا بين عدد من الدول العربية وعدد آخر من دول أمريكا اللاتينية على إقامة مناطق تجارة حرة بينهما. وتواصلت المفاوضات خلال العام بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الكويت وسلطنة عُمان والإمارات ومصر لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية بعد أن كانت قد وقعت اتفاقيات مماثلة مع كل من الأردن والمغرب والبحرين. وتم التوقيع على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وكذلك بين تركيا وكل من سوريا ومصر. كما واصلت دول مجلس التعاون الخليجي مفاوضاتها لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي وأخرى مع الصين. وشهد العام عقد ملتقى الأعمال العربي- الروسي الأول.

على صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تدل المؤشرات الأولية للعام 2005 على تنامي حجم ونوعية عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات، مقارنة مع أدائها لعام 2004، الذي تم خلاله إبرام ما مجمله (308) عقد ضمان، وبلغ إجمالي العقود

السارية (1727) عقداً بينما بلغت قيمة الصادرات المؤمن عليها من قبل هذه الهيئات نحو 1.5 مليار دولار أمريكي. كما يتوقع أن تواصل أقساط التأمين نموها خلال العام مقارنة بحجمها عام 2004، الذي بلغ حينها وفق البيانات المتوافرة حوالي 13 مليون دولار أمريكي، مع ملاحظة انخفاض قيمة التعويضات المدفوعة بنسبة 72% عام 2004 مقارنة بالأعوام السابقة، واستمرار تسجيل تحسن في إجمالي المبالغ المستردة، وتواصل التحسن في توزيع المخاطر، كما تحسن خلال عام 2004 متوسط مؤشري الاسترداد والخسارة ليصلا إلى 68% و18% على التوالي.

وقد تنامى نشاط هذه الهيئات خلال عام 2005 في مجالات التخصيم (فاكتورنج)، وتوفير إعادة التأمين على الصادرات إلى العراق، وإدخال خدمات جديدة شملت تغطية النشاط السياحي وتأمين مخاطر ما قبل الشحن والاعتماد المستندي والتأجير المالي عبر الحدود وتحصيل الديون. وواجهت هذه الهيئات بعض المعوقات فيما يتعلق بالحصول على إعادة التأمين في السوق الدولية للإعادة، واستمرار محدودية الوعي التأميني، ومواصلة استخدام خطاب الاعتماد المستندي كوسيلة سداد، وفي الحصول على معلومات ائتمانية موثوقة وبكلفة معقولة. وقد عقدت هذه الهيئات في نهاية العام ملتقاها العاشر، الذي تتولى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أمانته التنسيقية والفنية، خرجت منه بعدة توصيات منها التأكيد على أهمية إصدار التشريعات القطرية اللازمة لتصنيف هيئات الضمان العربية، واعتبار الضمان المقدم منها كضمان إضافي مقبول، وحث دولها على تبني التشريعات اللازمة للحصول على المعلومات الائتمانية بشفافية، والعمل على التعاون في المسائل الفنية وعمليات إعادة التأمين المشترك، والتفاوض الجماعي مع معيدي التأمين العالميين، واسترداد التعويضات المدفوعة، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات الائتمانية وتقديم خدمة العون الفني.

3 - ملخص عن نشاط المؤسسة:

قامت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** خلال عام 2005 بتكثيف جهودها لتوسيع نشاطها وتنويعه سواء فيما يخص ضمان الاستثمار أو فيما يخص ضمان ائتمان الصادرات.

وتجلت نتائج هذه الجهود على ثلاثة مستويات:

- ترفيع سقوف الضمان
- توسيع حجم نشاط الضمان
- تنويع أدوات الضمان

وضعت المؤسسة موضع التنفيذ ولأول مرة قرار مجلس المساهمين رقم (8) لسنة 1993 الذي يجيز لها ضمان عمليات محددة لصالح الدول الأعضاء وذلك توسيعاً للسقوف القطرية. وقد تم ذلك بالنسبة لكل من:

- **المملكة العربية السعودية** التي وفرت المؤسسة الضمان لصادراتها للعراق في حدود 25 مليون دولار أمريكي من خلال ترتيبات إعادة التأمين.
- **دولة الكويت** التي أبرمت مع المؤسسة ترتيبات خاصة توفر المؤسسة بموجبها الضمان للصادرات الكويتية للعراق بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.
- **جمهورية السودان** التي أنشأت حساباً خاصاً لدى المؤسسة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بهدف توسعة سقف الضمان القطري للاستثمارات المباشرة الوافدة إلى السودان.

ومن ناحية أخرى فقد أبرمت **اتفاقات** تقوم المؤسسة بموجبها بإدارة حسابات خاصة لبعض البنوك العربية لضمان الاعتمادات المستندية التي تفتحها تلك البنوك للمصدرين العرب.

أما على **مستوى حجم نشاط الضمان** فإن جهود المؤسسة ومثابرتها على التحسين في أدائها أدت إلى توسيع حجم النشاط بنسب كبيرة. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2005 لتبلغ حوالي 303 مليون دولار أمريكي مقارنة بقيمة بلغت حوالي 135 مليون دولار أمريكي عام 2004 أي بزيادة نسبتها 125 %.

شملت هذه **العمليات** 61 عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة 198 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 47 عقداً عام 2004 بقيمة بلغت حوالي 135 مليون دولار، أي بزيادة في القيمة بلغت 47 %. كما شملت إبرام 3 عقود ضمان استثمار بقيمة بلغت حوالي 75 مليون دولار. وتضمنت العمليات المبرمة اتفاقيات إعادة تأمين بقيمة بلغت حوالي 24 مليون دولار إضافة إلى عمليات بقيمة 6.4 مليون دولار وذلك في إطار الحسابات الخاصة.

كما ارتفع إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام ليبلغ حوالي 2.7 مليون دولار أمريكي، بما فيها حصة المؤسسة من عوائد استثمار موارد الحسابات الخاصة. وبلغت **قيمة الأقساط الناتجة** عن عمليات الضمان من هذه الإيرادات حوالي 2.04 مليون دولار، مقارنة بما تم تحقيقه عام 2004 البالغ 1.25 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 63 %.

وعلى مستوى آخر فقد اهتمت المؤسسة بمواكبة **تطورات صناعة الضمان** في العالم وبالارتقاء بخدماتها إلى مستوى مرموق وحرصت على تنويع أدوات الضمان المستعملة. وإضافة إلى التعديل الذي أدخل على الاتفاقية باعتبار موافقة القطر المضيف على ضمان الاستثمار بحكم المعطاة إذا لم ترفض خلال 60 يوماً من تاريخ طلبها، فقد تواصلت مجهودات تطوير عمليات المؤسسة بالإجراءات التالية:

- إضافة خطر "الإخلال بالعقد" إلى المخاطر غير التجارية التي تغطيها المؤسسة.
- فصل المخاطر التجارية عن المخاطر غير التجارية في عقود ضمان ائتمان الصادرات وإمكانية تغطية أي منها على حدة.
- إدخال ضمان عمليات التأجير Leasing كخدمة جديدة من خدمات الضمان وإعداد عقد ضمان خاص بها.
- إعادة صياغة عقد ضمان ائتمان الصادرات (شامل) وتعديل شروطه العامة وفصلها عن الشروط الخاصة، وتوسعة نطاق الضمان فيه ليشمل الخدمات بالإضافة إلى السلع.

وحرصاً على دعم الثقة والشفافية للبيانات المالية فإن المؤسسة قد عملت على **معالجة التحفظ** على بياناتها المالية كما قامت بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 و39 اعتباراً من 1 يناير 2005.

كما تم تسوية جميع **متأخرات رأس المال** بعد قرار مجلس المساهمين بزيادة رأسمال المؤسسة حيث حصلت المؤسسة على ما قيمته 55.8 مليون دولار أمريكي من مساهمات المؤسسات المالية العربية.

ومن جانب آخر تمت تسوية جميع متأخرات رأس المال والتعويضات على بعض الدول الأعضاء وحصلت المؤسسة على مبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي إضافة إلى 46 مليون دولار أمريكي والتي من المتوقع الحصول عليها في الربع الأول من عام 2006 نتيجة لاتفاق الجدولة مع الحكومة العراقية.

وتعزز كل هذه الإجراءات **حقوق المساهمين** في المؤسسة وتفتح المجال لتوسيع نشاطها والزيادة في إيراداتها قصد تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها.

أما على **مستوى استثماراتها المالية** فقد واكبت المؤسسة تطورات الأسواق المالية العالمية

والعربية، وقامت بتحويل قسم من استثماراتها للأسواق الخليجية للانتفاع من التحسن السريع في أدائها. لقد تم تحقيق إيرادات بما يقارب 18 مليون دولار وهي تزيد بنسبة أكثر من 100 % مقارنة مع إيرادات الاستثمار في 2004.

وفي إطار سعي المؤسسة الدائم إلى ترسيخ **صناعة الضمان** في الوطن العربي فإنها وضعت برنامج عمل لإقامة وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء التي لا يوجد لديها وكالات. وقدمت العون الفني لكل من السودان وفلسطين لإنشاء وتدريب هيئات ضمان جديدة فيهما.

ومن جهة أخرى فقد واصلت المؤسسة سعيها لتعزيز وتأطير **علاقات التعاون** مع هيئات الضمان العربية بما يعود بالنفع على صناعة الضمان في الوطن العربي. وفي هذا الإطار قامت المؤسسة خلال العام بتوقيع اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية Quata share واتفاقيات إعادة الاختيارية Facultative مع عدد من هيئات الضمان الوطنية في أربع دول عربية.

وعلى صعيد **الأنشطة المكملة والخدمات المساندة** لنشاط الضمان فقد كان للمؤسسة حضور في عدد من الندوات التي عقدت في الدول العربية خلال العام:

- ملتقى الشرق الأوسط للتأمين (البحرين)
- المؤتمر المصرفي العربي (الإمارات العربية المتحدة)
- منتدى قرطاج للاستثمار (تونس)
- ملتقى السودان الاقتصادي والاستثماري (السودان)
- الملتقى الأول للاستثمار والتجارة (السودان)
- ندوة تصدير المنتوجات الكويتية (الكويت)
- ندوة المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة (الأردن)
- مؤتمر تجمع صانعي الكابلات العربية (البحرين)

كما قامت المؤسسة بتنظيم الاجتماع العاشر لملتقى هيئات الضمان العربية في الكويت وبتنظيم ملتقيات حول آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار في عدد من الدول العربية الأعضاء (ليبيا/ السودان/ سوريا/ مصر/ اليمن) وذلك بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار في الرياض.

ونظمت المؤسسة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الاجتماع الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية تنفيذاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن. ودخلت المؤسسة خلال العام في اتفاقية مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) لتعريب المركز الإلكتروني للتدريب على تقنيات الترويج للاستثمار على شبكة الإنترنت.

1.2 عمليات الضمان:

1.1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2005 حوالي 303.5 مليون دولار أمريكي (88.8 مليون د.ك) [1]، مقارنة بقيمة بلغت حوالي 134.6 مليون دولار أمريكي (39.7 مليون د.ك)[2] عام 2004 أي بزيادة نسبتها 125.5%. (انظر الجدول 1)، وقد شملت القيمة الإجمالية للعمليات ما يلي:

1.1.1.2 عقود الضمان:

أبرم خلال العام أربعة وستون عقداً بقيمة بلغت حوالي 273.2 مليون دولار أمريكي (79.9 مليون د.ك)، منها ثلاثة عقود لضمان الاستثمار (وملحق زيد بموجبه الحد الأقصى لعقد مبرم سابقاً)، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 74.9 مليون دولار أمريكي (21.9 مليون د.ك)، وواحد وستون عقد ضمان ائتمان صادرات (بالإضافة إلى تسعة عشر ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 198.3 مليون دولار أمريكي (58 مليون د.ك).

2.1.1.2 إعادة التأمين:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين حوالي 23.9 مليون دولار أمريكي (7 مليون د.ك)، منها سبع اتفاقيات إعادة تأمين اختيارية بقيمة 7.3 مليون دولار أمريكي (2.1 مليون د.ك) إضافة إلى حصة المؤسسة من اتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع إحدى هيئات الضمان العربية، والتي بلغت قيمتها حوالي 16.6 مليون دولار أمريكي (4.9 مليون د.ك).

1 دولار أمريكي واحد = 0.2925 د.ك في 2005/12/31
2 دولار أمريكي واحد = 0.2952 د.ك في 2004/12/31

3.1.1.2 العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة:

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 6.4 مليون دولار أمريكي (1.9 مليون د.ك). وسيتناول البند (6.2) من هذا الفصل شرحاً للحسابات الخاصة.

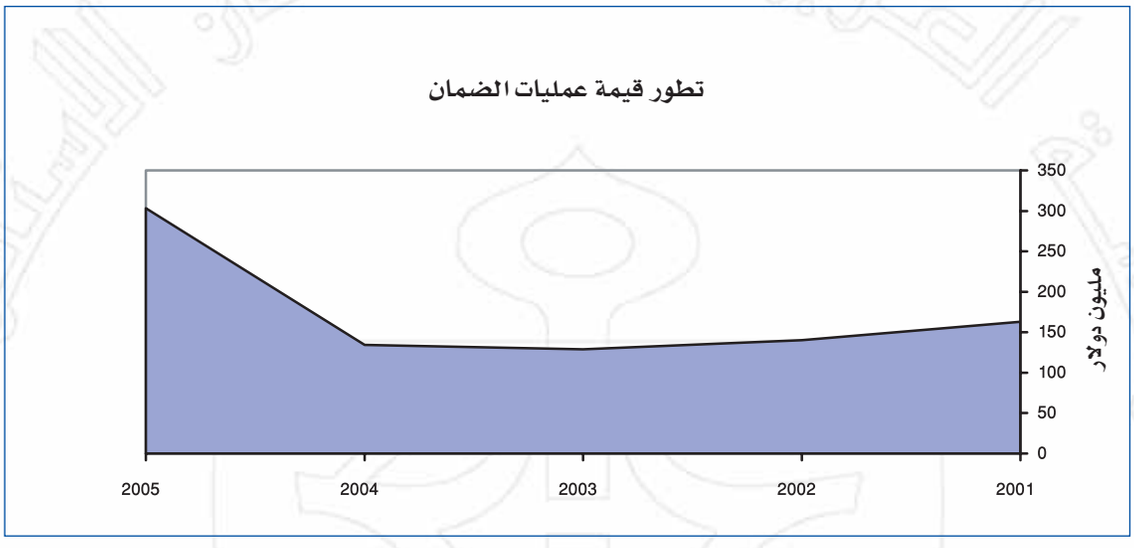

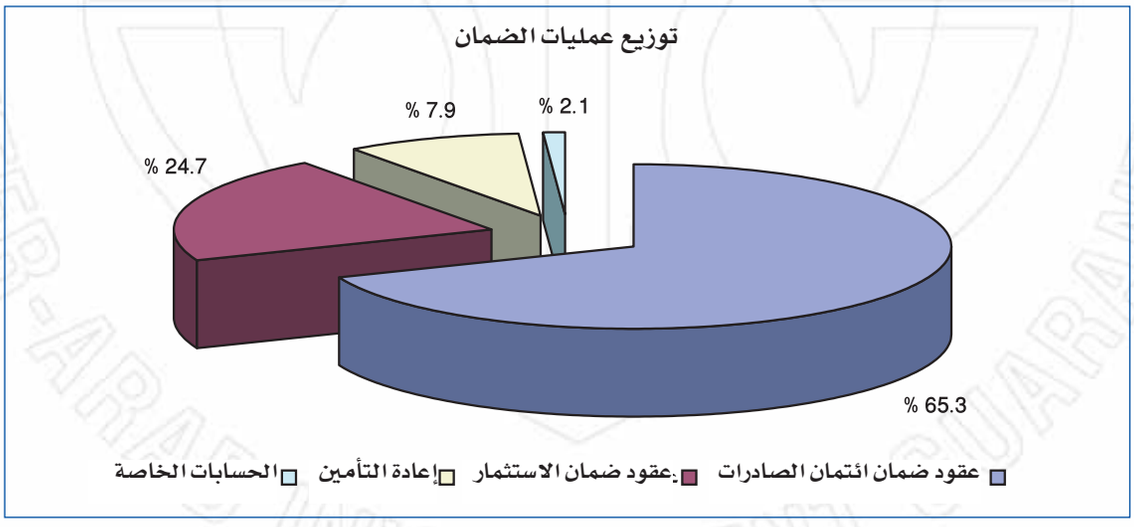

استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من إثنى عشرة دولة عربية وشركتين عربيتين أجنبيتين مشتركتين، جاء في مقدمتها المملكة العربية السعودية بنسبة (25.3%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (22.3%) والجمهورية اللبنانية (13.1%) وجمهورية مصر العربية (12.4%) ودولة الكويت (8.2%) والشركتين المذكورتين (7%) والجمهورية التونسية (5.5%)، وتوزعت باقي العقود على ست دول عربية بما نسبته 6.2% من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 2)

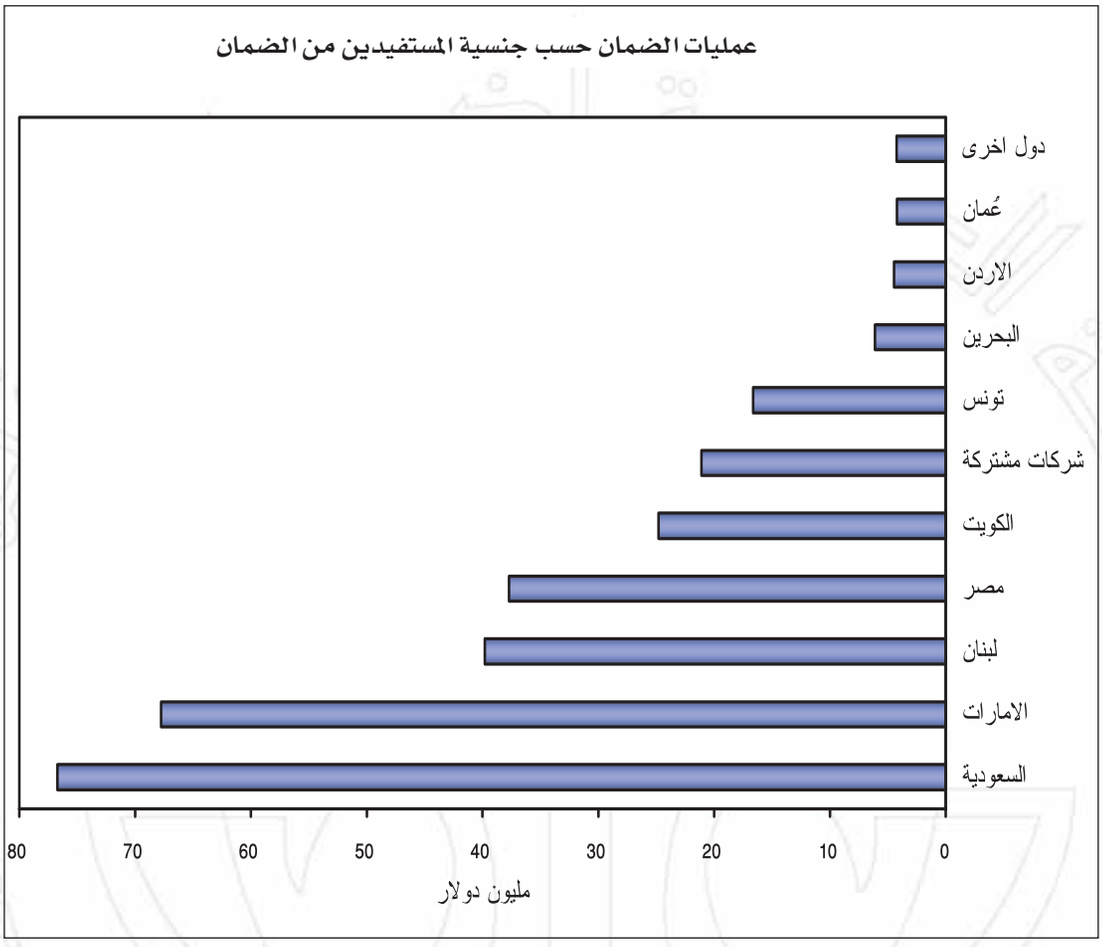

كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع 72 دولة تصدرتها جمهورية السودان بنسبة (31%) والمملكة العربية السعودية (16.2%) والجمهورية اليمنية (14.5%) ودولة الكويت (9.3%) ودولة الإمارات العربية المتحدة (4.8%) والمملكة الأردنية الهاشمية (4.4%) ودولة قطر (2.2%) وجمهورية الصين الشعبية (2.1%) ومملكة البحرين (1.9%) وجمهورية مصر العربية (1.6%)، فيما توزعت بقية العقود على 62 دولة بما نسبته 12% من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 3)

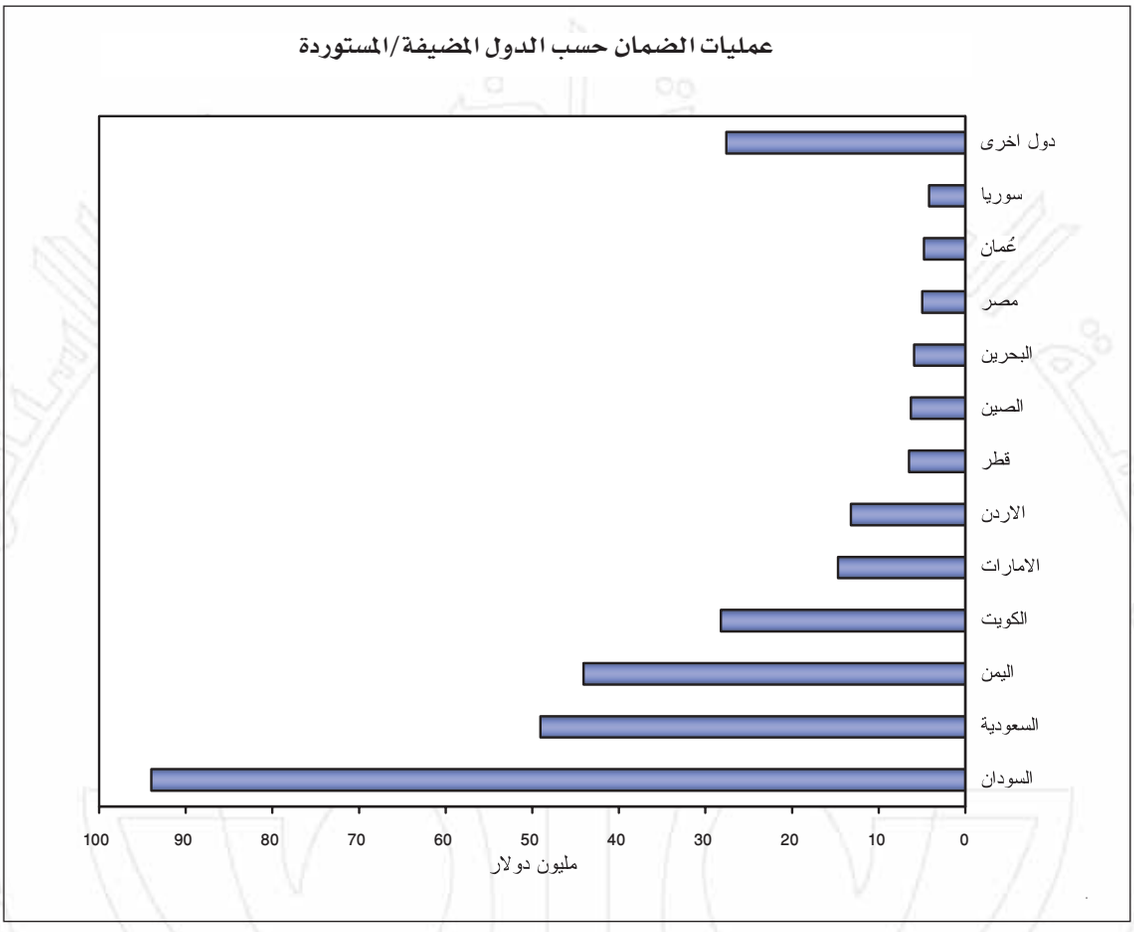

2.1.2 تفاصيل عمليات الضمان:

1.2.1.2 عقود ضمان الاستثمار:

1. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة في الجمهورية اليمنية، أبرم مع شركة من المملكة العربية السعودية بقيمة (30) مليون دولار أمريكي (8.8 مليون د.ك).
2. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة في جمهورية السودان، أبرم مع شركة من دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة (37.5) مليون دولار أمريكي (10.9 مليون د.ك)، منها (4) مليون دولار أمريكي أحيلت للعمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة.
3. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة في الجمهورية العربية السورية، أبرم مع شركة من مملكة البحرين بقيمة (1.4) مليون دولار أمريكي (0.4 مليون د.ك).
4. ملحق لعقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة في الجمهورية اليمنية أبرم سابقا مع شركة عربية أجنبية مشتركة بقيمة (10) مليون دولار أمريكي (2.9 مليون د.ك).

2.2.1.2 عقود ضمان ائتمان الصادرات:

تم خلال العام إبرام واحد وستين عقد ضمان ائتمان صادرات بالإضافة إلى تسعة عشر ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 198.3 مليون دولار أمريكي (58 مليون د.ك)، مقارنة مع قيمة عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة عام 2004 التي بلغت حوالي 134.6 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 47.3%.

وفي إطار هذه العقود، بلغت قيمة الحدود الدائرية الموافق عليها حوالي 93.7 مليون دولار أمريكي (27.4 مليون د.ك). وتمثل هذه القيمة الحد الأقصى لالتزامات المؤسسة في أي وقت من الأوقات بالنسبة للمستوردين الموافق على ضمانهم تجاه طالبي الضمان.

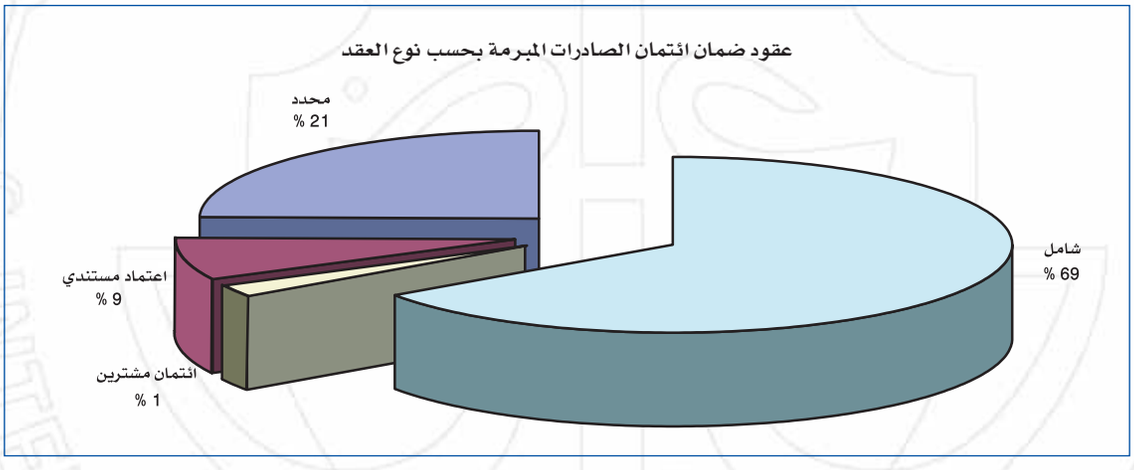

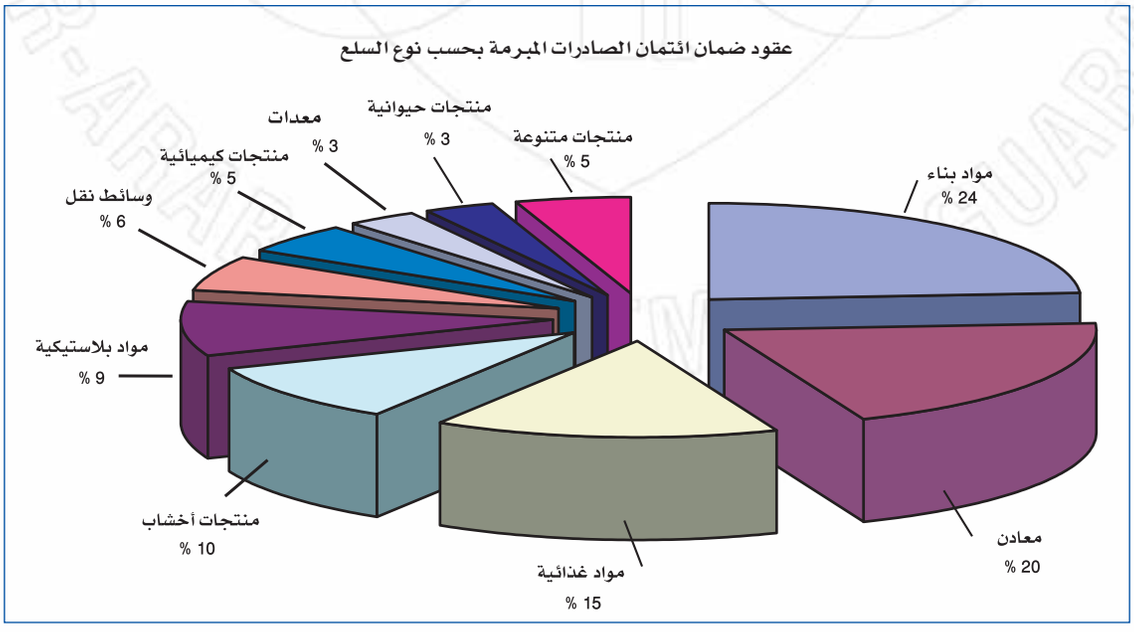

3.1.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية حوالي 371.8 مليون دولار أمريكي (108.7 مليون د.ك) توزعت بنسبة 43.3% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 56.7% لعقود ضمان ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بمبلغ 266.1 مليون دولار أمريكي (78.6 مليون د.ك) يمثل قيمة عقود الضمان السارية كما في 31 ديسمبر 2004. وبلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 31 ديسمبر 2005 حوالي 129.4 مليون دولار أمريكي (37.9 مليون د.ك) [3]، بنسبة 34.8% من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 100.3 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2004. (انظر الجدول 4).

4.1.2 نتائج عمليات الضمان:

بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 2.76 مليون دولار أمريكي (807 ألف د.ك)، نتجت عن الآتي:

1.4.1.2 (2.04) مليون دولار أمريكي (597 ألف د.ك) كأقساط ضمان عن العقود المبرمة، 30% منها عن عقود ضمان الاستثمار و 70% عن عقود ضمان ائتمان الصادرات.

2.4.1.2 (2,962) دولار أمريكي (866 د.ك) تمثل حصة المؤسسة من الأقساط المحصلة عن العقود المبرمة في إطار الحسابات الخاصة.

وقد حققت الأقساط نسبة زيادة بلغت 63.3% عن أقساط عام 2004.

3.4.1.2 (0.72) مليون دولار أمريكي (210 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من عوائد استثمار موارد الحسابات الخاصة.

2.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويضين عن تحقق مخاطر تجارية قيمتهما الإجمالية 47,503 دولاراً أمريكياً، استفاد منهما مصدران من إحدى الدول العربية. واستردت

3 تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:
- بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.
- بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد.

ولا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها.

المؤسسة ما قيمته 170,621 دولاراً أمريكياً دفعت عن تحقق مخاطر تجارية في بعض الدول العربية.

بهذا يكون مؤشر الخسارة لهذا العام 2.3%، وهو يمثل قيمة التعويضات المدفوعة خلال العام نسبة إلى قيمة أقساط الضمان المستحقة.

وبلغ مؤشر الاسترداد 359.2%، وهو يمثل قيمة ما استردته المؤسسة خلال العام نسبة إلى قيمة التعويضات المدفوعة.

3.2 إعادة التأمين:

1.3.2 أسفرت جهود المؤسسة في سوق إعادة التأمين الدولية عن الاتفاق على توقيع اتفاقيتي إعادة تأمين بالحصص النسبية Quota Share Treaty مع اثنتين من كبريات شركات الإعادة، تسند المؤسسة بموجبهما 50% من التزامات عقود ضمان ائتمان الصادرات قصيرة الأجل المبرمة.

تخدم الاتفاقيتان أهداف المؤسسة في زيادة طاقتها الاكتتابية وكذلك تخفيض احتمالات المخاطر المضمونة والخسائر التي قد تنتج عنها. يبدأ سريان العمل بالاتفاقيتين اعتباراً من 1 يناير 2006.

2.3.2 إعادة التأمين الواردة:

بلغ إجمالي قيمة العمليات التي قبلت المؤسسة إعادة التأمين عليها حوالي 23.9 مليون دولار أمريكي (7 مليون د.ك)، أشير إليها في البند 2.1.1.2 .

3.3.2 إعادة التأمين الصادرة:

أبرمت المؤسسة أربع اتفاقيات إعادة تأمين اختيارية مع إحدى هيئات الضمان بلغت قيمتها الإجمالية 795,000 دولار أمريكي، أسندت المؤسسة بموجبها إلى الهيئة 50% من قيمة الاتفاقيات.

4.2 تسويق خدمات الضمان:

1.4.2 تابعت المؤسسة نشاطها في مجال تسويق خدمات الضمان خلال العام بالوسائل التالية:

2.4.2 الزيارات الميدانية والمعارض:

غطت الزيارات الميدانية 422 شركة ومؤسسة في كل من السعودية والكويت ومصر ولبنان والإمارات وقطر واليمن والبحرين وسورية. وتوزع نشاط المؤسسات التي تمت زيارتها على قطاعات الاستثمار والصناعات الكهربائية والمعدنية والغذائية والكيماوية والبلاستيكية والدوائية والنسيجية والمصرفية وصناعة التغليف وصناعات أخرى.

كما شاركت المؤسسة في معرض الصناعات الكويتية الذي عقد خلال الفترة من 19 فبراير إلى 1 مارس 2005 في مدينة الكويت حيث تم لقاء عدد هام من الشركات المصدرة.

3.4.2 الحملات البريدية:

شملت الحملات البريدية قرابة 5900 جهة بين شركات مصدرة ومستثمرة ومؤسسات مصرفية وشركات تأجير في كل من الكويت والسعودية والبحرين والإمارات ولبنان وسورية ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وتم تنفيذ هذه الحملات عن طريق البريد العادي وعن طريق الفاكس، وذلك بهدف التعريف بنظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وخدمة تأمين الإيجار.

4.4.2 المواد التعريفية:

قامت المؤسسة بإصدار ملفين تعريفيين جديدين لكل من عقد ضمان القرض وعقد ضمان خطاب الإعتماد كما أنجزت المؤسسة معلقات حديثة خاصة بالمشاركة في مختلف المعارض والندوات والملتقيات.

5.4.2 المنتجون بالعمولة:

تم خلال العام توقيع ست اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان التي توفرها المؤسسة. وبذلك يصل عدد هذه الاتفاقيات حتى نهاية العام (61) اتفاقية موزعة على (16) دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

6.4.2 الندوات واللقاءات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت فيها والخاصة بعمليات الضمان:

نظمت المؤسسة خمسة ملتقيات خلال سنة 2005 وذلك في خمس دول أعضاء كالتالي:

- ملتقى آليات ضمان وتمويل الصادرات والمشاريع الاستثمارية في الخرطوم في جمهورية السودان خلال الفترة 8-10 يناير2005.
- ملتقى آليات ضمان وتمويل الصادرات والمشاريع الاستثمارية في دمشق في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 7-8 فبراير 2005.
- ملتقى آليات ضمان وتمويل الصادرات والمشاريع الاستثمارية في القاهرة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 4-5 مايو 2005.
- الإجتماع العاشر لملتقى هيئات الضمان العربية في دولة الكويت خلال الفترة 9-10 نوفمبر 2005.
- ملتقى آليات ضمان وتمويل الصادرات والمشاريع الاستثمارية في صنعاء في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 4-5 ديسمبر 2005.

كما شاركت المؤسسة في ستة ملتقيات في خمس دول عربية كالتالي:

- ندوة تصدير المنتجات الكويتية والدخول في مشاريع اعمارية في العراق بتاريخ 24 فبراير 2005 في الكويت.
- ملتقى الشرق الأوسط للتأمين في البحرين خلال الفترة 8-9 مارس 2005.
- المؤتمر المصرفي العربي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 4-5 أبريل 2005.
- ملتقى السودان الاقتصادي والاستثماري خلال الفترة 1-2 مايو2005 في مدينة الكويت.
- الدورة السابعة لمنتدى قرطاج للاستثمار خلال الفترة 16 - 17 يونيو 2005 في مدينة تونس.
- الملتقى الأول للاستثمار والتجارة في السودان خلال الفترة 14 - 15 سبتمبر 2005 في مدينة الخرطوم.

5.2 العلاقة مع هيئات الضمان:

- نظمت المؤسسة الاجتماع العاشر لملتقى هيئات الضمان العربية خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 وذلك في مقرها بالكويت، وشارك في أعماله إلى جانب هيئات الضمان، عدد من المؤسسات التمويلية والمصارف العربية.

ناقش الملتقى في يومه الأول أهم التطورات الحاصلة لدى كل هيئة مشاركة بالإضافة إلى

تقديم عرض لنتائج الدراسة المقارنة التي أعدتها المؤسسة عن أداء الهيئات الأعضاء لعدد من الجوانب المتعلقة بعملها. كما ناقش التصور المطروح من قبل المؤسسة عن تطوير أعمال الملتقى ومقترحات الأعضاء بشأنه. وتداول في يومه الثاني موضوع تطوير العلاقة بين هيئات الضمان والمؤسسات التمويلية بما يحقق أهدافهما المشتركة. وقد قدم خبيران دوليان ورقتي عمل حول هذا الموضوع.

خرج الملتقى بعدة توصيات أهمها حث الحكومات العربية التي لا يوجد بها هيئات ضمان وطنية على إنشاء مثل تلك الهيئات، ومخاطبة المصارف المركزية بشان إصدار التشريعات اللازمة لتصنيف هيئات الضمان العربية واعتبار الضمان المقدم منها كضمان إضافي مقبول. إضافة إلى مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى جامعة الدول العربية لحث الدول الأعضاء على تبني التشريعات اللازمة للإفصاح عن المعلومات الائتمانية بشفافية. كما وجه بتشكيل لجنة مشتركة من هيئات الضمان والمؤسسات التمويلية لمناقشة سبل تطوير العلاقات الثنائية بينهما وإزالة أية معوقات تحول دون ذلك.

- عقد اجتماع مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، تم خلاله بحث إمكانية تطوير التعاون المشترك بين المؤسستين في مجالات تتعلق بأنشطتهما وأهدافهما المشتركة، أهمها التأمين المشترك وإعادة التأمين والتسويق وتقنيات الاكتتاب.

- في إطار دعم وترسيخ أسس التعاون المشترك مع هيئات الضمان العربية، زار وفد من المؤسسة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان وذلك للتباحث في أوجه تطوير التعاون المشترك بين المؤسستين تحقيقاً لأهدافهما المشتركة. كما عقد اجتماع مع شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين السودانية، نوقشت خلاله مواضيع تتعلق بأنشطتهما ولاسيما إعادة التأمين، إضافة إلى التعاون المشترك وتطوير قنواته القائمة حالياً تحقيقاً لأهداف المؤسسة والشركة.

- وفي إطار سعي المؤسسة لتنشيط التعاون الثنائي مع هيئات الضمان العربية، فقد أبرمت المؤسسة ثلاث اتفاقيات إعادة تأمين بالحصص النسبية مع ثلاث هيئات عربية بالإضافة إلى عدد من اتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية.

6.2 الحسابات الخاصة:

في ضوء قرار مجلس مساهمي المؤسسة رقم (8) لسنة 1993 الذي وافق بموجبه على القواعد التي وضعتها المؤسسة في شان ضمان عمليات لصالح الدول الأعضاء، فقد تم خلال العام ما يلي:

1. التوقيع على اتفاقية مع إحدى الدول الأعضاء تقوم المؤسسة بموجبها بإدارة حساب مستقل لضمان الاستثمارات الوافدة إلى تلك الدولة. تبلغ قيمة الحساب 50 مليون دولار أمريكي.
2. التوقيع على اتفاقيتين مع اثنتين من الدول الأعضاء، تقوم المؤسسة بموجبهما بضمان الصادرات الوطنية للدولتين والمتجهة إلى إحدى الدول الأعضاء بغرض المساهمة في جهودها الإنمائية. تبلغ قيمة الاتفاقيتين 75 مليون دولار أمريكي.
3. التوقيع على اتفاقيتين مع مصرفين تجاريين في إحدى الدول الأعضاء تهدفان إلى زيادة الخطوط الائتمانية الممنوحة لهما من قبل المؤسسة. تبلغ قيمة الاتفاقيتين 5.2 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (1)
القيمة الاجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2005

أولا : عقود الضمان المبرمة ضمن موارد المؤسسة الذاتية			
		دولار أمريكي	دينار كويتي
الاستثمار		74,873,000	21,900,353
ائتمان الصادرات		198,346,697	58,016,409
اعادة تامين		23,876,210	6,983,791
	الاجمالي	**297,095,907**	**86,900,553**
ثانياً : العقود المبرمة في اطار الحسابات الخاصة			
		دولار أمريكي	دينار كويتي
الاستثمار		4,000,000	1,170,000
ائتمان الصادرات		2,427,439	710,026
	الاجمالي	**6,427,439**	**1,880,026**
	الاجمالي العام	**303,523,346**	**88,780,579**

جدول رقم (2)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2005 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار أمريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي	
-1	المملكة العربية السعودية	30,000,000	8,775,000	%38.04	46,742,522	13,672,188	% 20.81	76,742,522	22,447,188	%25.28
-2	دولة الإمارات العربية المتحدة	37,500,000	10,968,750	%47.54	30,264,012	8,852,224	% 13.47	67,764,012	19,820,974	%22.33
-3	الجمهورية اللبنانية	-	-	-	39,829,580	11,650,152	% 17.73	39,829,580	11,650,152	%13.12
-4	جمهورية مصر العربية	-	-	-	37,673,053	11,019,368	% 16.77	37,673,053	11,019,368	%12.41
-5	دولة الكويت	-	-	-	24,767,848	7,244,596	% 11.03	24,767,848	7,244,596	%8.16
-6	شركات عربية مشتركة	10,000,000	2,925,000	%12.68	11,145,000	3,259,913	% 4.96	21,145,000	6,184,913	%6.97
-7	الجمهورية التونسية	-	-	-	16,628,636	4,863,876	% 7.40	16,628,636	4,863,876	%5.48
-8	مملكة البحرين	1,373,000	401,603	%1.74	4,682,000	1,369,485	% 2.08	6,055,000	1,771,088	%1.99
-9	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	4,454,100	1,302,824	% 1.98	4,454,100	1,302,824	%1.47
-10	سلطنة عمان	-	-	-	4,210,000	1,231,425	% 1.87	4,210,000	1,231,425	%1.39
-11	جمهورية السودان	-	-	-	3,239,200	947,466	% 1.44	3,239,200	947,466	%1.07
-12	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	714,395	208,961	% 0.32	714,395	208,961	%0.23
-13	دولة فلسطين	-	-	-	300,000	87,750	% 0.13	300,000	87,750	%0.10
	الإجمالي العام	78,873,000	23,070,353	%100	224,650,346	65,710,226	%100	303,523,346	88,780,579	%100
	النسبة إلى الإجمالي	%25.99			%74.01					

جدول رقم (3)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2005 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب انواع العقود (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي	
1-	جمهورية السودان	37,500,000	10,968,750	% 47.54	56,486,924	16,522,425	%25.14	93,986,924	27,491,175	%30.97
2-	المملكة العربية السعودية	-	-	-	49,083,235	14,356,846	%21.85	49,083,235	14,356,846	%16.17
3-	الجمهورية اليمنية	40,000,000	11,700,000	% 50.71	4,105,876	1,200,969	%1.83	44,105,876	12,900,969	%14.53
4-	دولة الكويت	-	-	-	28,170,142	8,239,766	%12.54	28,170,142	8,239,766	%9.28
5-	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	14,677,950	4,293,300	%6.53	14,677,950	4,293,300	%4.84
6-	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	13,222,658	3,867,627	%5.89	13,222,658	3,867,627	%4.36
7-	دولة قطر	-	-	-	6,531,827	1,910,559	%2.91	6,531,827	1,910,559	%2.15
8-	الصين	-	-	-	6,295,174	1,841,338	%2.80	6,295,174	1,841,338	%2.07
9-	مملكة البحرين	-	-	-	5,924,963	1,733,052	%2.64	5,924,963	1,733,052	%1.95
10-	جمهورية مصر العربية	-	-	-	4,978,572	1,456,232	%2.22	4,978,572	1,456,232	%1.64
11-	سلطنة عمان	-	-	-	4,764,070	1,393,490	%2.12	4,764,070	1,393,490	%1.57
12-	الجمهورية العربية السورية	1,373,000	401,603	% 1.74	2,797,048	818,137	%1.25	4,170,048	1,219,739	%1.37
13-	فرنسا	-	-	-	4,171,563	1,220,182	%1.86	4,171,563	1,220,182	%1.37
14-	إيطاليا	-	-	-	3,584,176	1,048,371	%1.60	3,584,176	1,048,371	%1.18
15-	سويسرا	-	-	-	3,102,650	907,525	%1.38	3,102,650	907,525	%1.02
16-	المانيا	-	-	-	2,699,809	789,694	%1.20	2,699,809	789,694	%0.89
17-	الهند	-	-	-	2,139,708	625,864	%0.95	2,139,708	625,864	%0.70
18-	الجمهورية التونسية	-	-	-	1,597,245	467,194	%0.71	1,597,245	467,194	%0.53
19-	المملكة المغربية	-	-	-	1,184,950	346,598	%0.53	1,184,950	346,598	%0.39
20-	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	-	-	-	1,124,414	328,891	%0.50	1,124,414	328,891	%0.37
21-	صربيا	-	-	-	1,000,000	292,500	%0.45	1,000,000	292,500	%0.33
22-	الولايات المتحدة الامريكية	-	-	-	900,274	263,330	%0.40	900,274	263,330	%0.30
23-	اسبانيا	-	-	-	761,201	222,651	%0.34	761,201	222,651	%0.25
24-	الجمهورية اللبنانية	-	-	-	727,291	212,733	%0.32	727,291	212,733	%0.24
25-	مالطا	-	-	-	715,491	209,281	%0.32	715,491	209,281	%0.24
26-	السنغال	-	-	-	612,802	179,245	%0.27	612,802	179,245	%0.20
27-	تركيا	-	-	-	493,565	144,368	%0.22	493,565	144,368	%0.16
28-	البرتغال	-	-	-	412,598	120,685	%0.18	412,598	120,685	%0.14
29-	بريطانيا	-	-	-	306,824	89,746	%0.14	306,824	89,746	%0.10
30-	ايرلندا	-	-	-	228,504	66,837	%0.10	228,504	66,837	%0.08
31-	إندونيسيا	-	-	-	199,292	58,293	%0.09	199,292	58,293	%0.07
32-	سنغافورة	-	-	-	198,291	58,000	%0.09	198,291	58,000	%0.07
33-	سريلانكا	-	-	-	198,291	58,000	%0.09	198,291	58,000	%0.07
34-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	193,536	56,609	%0.09	193,536	56,609	%0.06
35-	اليونان	-	-	-	166,917	48,823	%0.07	166,917	48,823	%0.05
36-	بروناي	-	-	-	163,426	47,802	%0.07	163,426	47,802	%0.05
37-	كندا	-	-	-	163,426	47,802	%0.07	163,426	47,802	%0.05
38-	النمسا	-	-	-	123,060	35,995	%0.05	123,060	35,995	%0.04
39-	(34) دولة اخرى	-	-	-	442,606	129,462	%0.20	442,606	129,462	%0.15
	الإجمالي العام	78,873,000	23,070,353	%100	224,650,346	65,710,226	%100	303,523,346	88,780,579	%100
	النسبة إلى الإجمالي	%25.99			%74.01					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2005/12/31 حسب القطر المضيف/المستورد و حسب نوع العقد بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي (1)

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية (2)		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة (3)		النسبة من الإجمالي
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	
الأردن	-	-	12,217,212	3,573,535	12,217,212	3,573,535	-	-	955,898	279,600	955,898	279,600	% 0.74
الإمارات	-	-	14,514,034	4,245,355	14,514,034	4,245,355	-	-	1,157,298	338,510	1,157,298	338,510	%0.89
البحرين	-	-	4,599,442	1,345,337	4,599,442	1,345,337	-	-	254,209	74,356	254,209	74,356	%0.20
تونس	14,758,700	4,316,920	500,000	146,250	15,258,700	4,463,170	5,903,480	1,726,768	-	-	5,903,480	1,726,768	%4.56
الجزائر	-	-	100,000	29,250	100,000	29,250	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	45,449,307	13,293,922	45,449,307	13,293,922	-	-	4,121,222	1,205,457	4,121,222	1,205,457	%3.18
السودان	64,318,203	18,813,074	66,686,007	19,505,657	131,004,210	38,318,731	14,551,243	4,256,239	36,940,969	10,805,233	51,492,212	15,061,472	%39.78
سورية	1,373,000	401,603	2,475,000	723,938	3,848,000	1,125,540	1,373,000	401,603	250,000	73,125	1,623,000	474,728	%1.25
عمان	-	-	3,973,202	1,162,162	3,973,202	1,162,162	-	-	289,625	84,715	289,625	84,715	%0.22
أمريكا	-	-	757,250	221,496	757,250	221,496	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	4,775,757	1,396,909	4,775,757	1,396,909	-	-	911,093	266,495	911,093	266,495	%0.70
الكويت	-	-	25,232,340	7,380,459	25,232,340	7,380,459	-	-	3,469,514	1,014,833	3,469,514	1,014,833	%2.68
لبنان	25,700,000	7,517,250	623,400	182,345	26,323,400	7,699,595	20,827,810	6,092,134	16,650	4,870	20,844,460	6,097,005	%16.10
ليبيا	-	-	1,062,267	310,713	1,062,267	310,713	-	-	-	-	-	-	-
مصر	-	-	9,797,634	2,865,808	9,797,634	2,865,808	-	-	6,266,198	1,832,863	6,266,198	1,832,863	%4.84
المغرب	-	-	300,000	87,750	300,000	87,750	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	55,000,000	16,087,500	3,709,783	1,085,112	58,709,783	17,172,612	30,209,047	8,836,146	619,434	181,184	30,828,481	9,017,331	%23.82
فرنسا	-	-	682,224	199,551	682,224	199,551	-	-	682,224	199,551	682,224	199,551	%0.53
اسبانيا	-	-	177,990	52,062	177,990	52,062	-	-	-	-	-	-	-
صربيا	-	-	1,000,000	292,500	1,000,000	292,500	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	-	-	91,835	26,862	91,835	26,862	-	-	28,000	8,190	28,000	8,190	%0.02
مالطا	-	-	714,395	208,961	714,395	208,961	-	-	-	-	-	-	-
سويسرا	-	-	2,839,200	830,466	2,839,200	830,466	-	-	-	-	-	-	-
ألمانيا	-	-	965,090	282,289	965,090	282,289	-	-	534,232	156,263	534,232	156,263	%0.41
اندونيسيا	-	-	166,771	48,781	166,771	48,781	-	-	-	-	-	-	-
كندا	-	-	163,426	47,802	163,426	47,802	-	-	-	-	-	-	-
سنغافورة	-	-	198,291	58,000	198,291	58,000	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	-	-	163,426	47,802	163,426	47,802	-	-	-	-	-	-	-
الصين	-	-	6,000,000	1,755,000	6,000,000	1,755,000	-	-	-	-	-	-	-
الهند	-	-	547,701	160,203	547,701	160,203	-	-	81,200	23,751	81,200	23,751	%0.06
سريلانكا	-	-	198,291	58,000	198,291	58,000	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	161,149,903	47,136,347	210,681,275	61,624,273	371,831,178	108,760,620	72,864,580	21,312,890	56,577,764	16,548,996	129,442,344	37,861,886	%100.00

1- باستثناء العقود والالتزامات المترتبة على اتفاقية اعادة التامين بالحصص النسبية

2- العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

3- الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد . لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني رقم (1)

عقود الضمان المبرمة خلال عام 2005
(موزعة حسب جنسية الاطراف المضمونة)

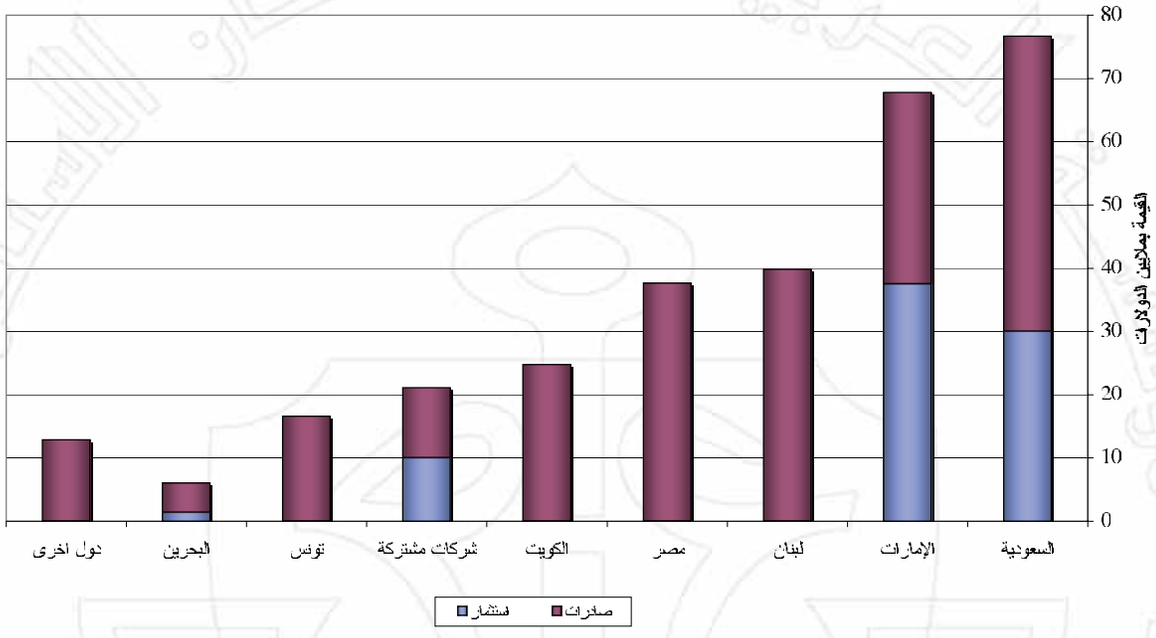

رسم بياني رقم (2)

عقود الضمان المبرمة خلال عام 2005
(موزعة حسب الاقطار المضيفة/ المستوردة)

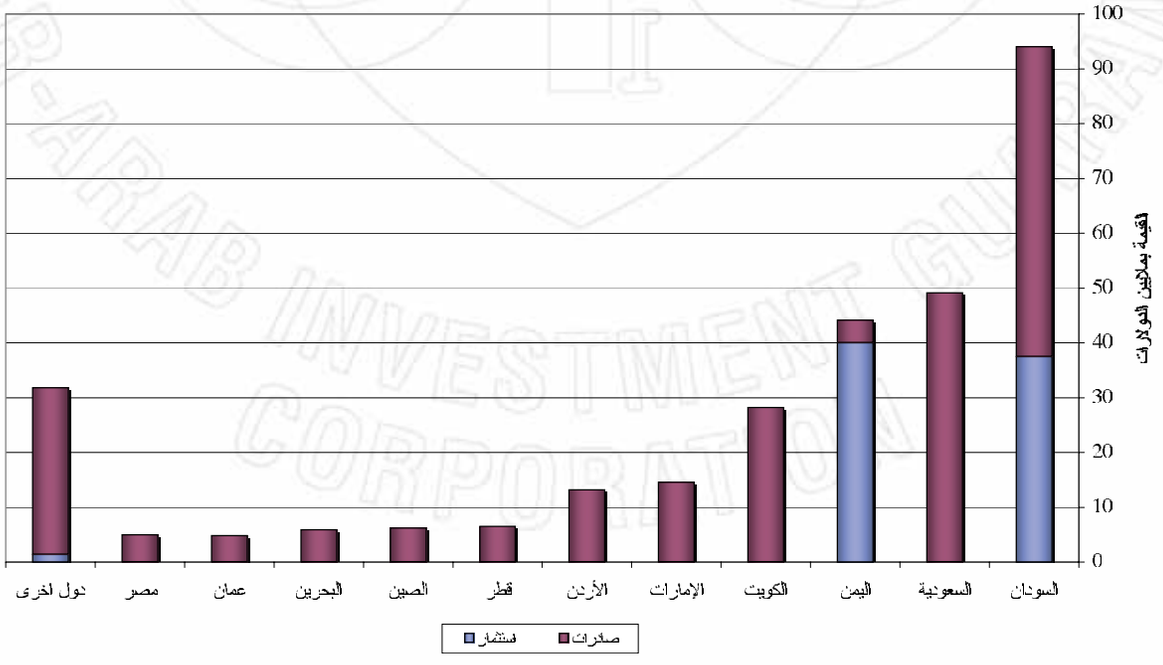

رسم بياني رقم (3)

اجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة (موزعة حسب الاقطار المضيفة/ المستوردة)
(كما في 2005/12/31)

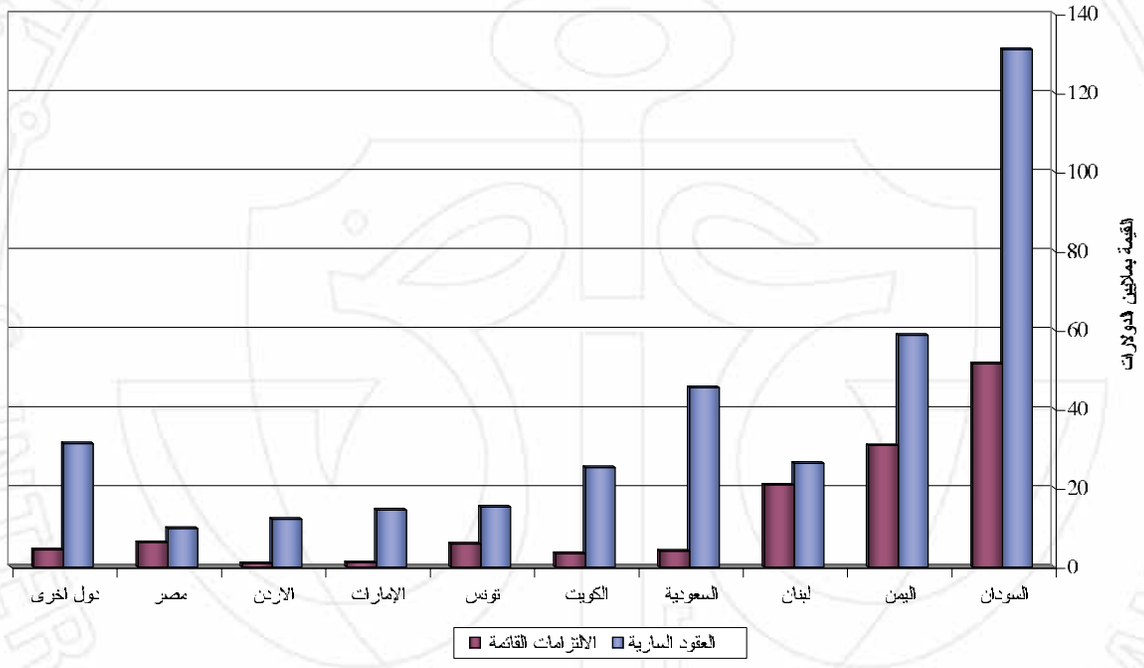

1.3 التقارير والمطبوعات والأوراق التعريفية:

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

- تم خلال العام 2005 إعداد وإصدار **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004** وتوزيعه على الجهات المختصة في الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والمستثمرين ورجال الأعمال ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية وخارجها.
- قامت المؤسسة، وللمرة الأولى منذ عشرين عاما، بإصدار ملخص باللغة الإنجليزية لتقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**. وقد تم تحميله على الموقع الشبكي للمؤسسة (www.iaigc.org) وتوزيعه على عدة أطراف شملت منظمات إقليمية ودولية ومستثمرين أجانب كانوا قد أبدوا اهتماما بالحصول عليه باللغة الإنجليزية.

2.1.3 النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار":

تم خلال العام 2005 إصدار أربعة أعداد فصلية من نشرة "**ضمان الاستثمار**"، وتوزيعها على الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار والمصارف والمؤسسات الاستثمارية ومراكز البحوث والأفراد المهتمين، وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة. وقد غطت هذه الأعداد أبواباً ثابتة وأخرى متغيرة حسب المستجدات، وشملت متابعة للبنود التالية: اجتماع **مجلس مساهمي المؤسسة، اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة، أنشطة المؤسسة، تطورات من الوطن العربي، اتجاهات استثمارية، إصدارات دولية، ومؤشرات** تعكس وضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة.

3.1.3 الأوراق التعريفية:

تم خلال العام إعداد (4) أوراق تعريفية حول كل من المواضيع الآتية:

- "**تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية**"، قدمت خلال الاجتماع الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 2005 بتنظيم من المؤسسة وبالتعاون

مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة).

- "**آليات ودور التأمين في تنمية الصادرات**" قدمت خلال البرنامج التدريبي حول "الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل التجارة الخارجية" الذي عقد في الكويت خلال الفترة 19-23 آذار (مارس) 2005 بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط.

- "**دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تعزيز الاستثمارات والتجارة العربية**" قدمها السيد المدير العام خلال "المؤتمر الأول لتجمع صانعي الكابلات العربية" الذي عقد في المنامة خلال الفترة 25-27 نيسان (أبريل) 2005 بتنظيم من شركة ميدال للكابلات المحدودة.
- "**دور الضمان في تعزيز الاستثمارات**" قدمت خلال الملتقى الدولي الأول للاستثمار والتجارة في السودان الذي عقد في الخرطوم خلال الفترة 14-15 أيلول (سبتمبر) 2005 بتنظيم من شركة (IEP) برعاية من وزارة الاستثمار في جمهورية السودان.

2.3 المؤتمرات والندوات العامة:

- شاركت المؤسسة في (29) مؤتمراً واجتماعاً تصب في دائرة اهتمامات المؤسسة، منها (6) اجتماعات حول العمل العربي المشترك، واجتماعان مع منظمة دولية ذات صلة بأنشطة المؤسسة، و (21) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية واستثمارية متخصصة.

3.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية:

- تعاونت المؤسسة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية **لتنظيم الاجتماع الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية** في الدول العربية تنفيذاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، والذي عقد في القاهرة بمقر الأمانة العامة للجامعة بتاريخ 12 يناير 2005.

- تعاونت المؤسسة مع **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وممثلي الدولة المضيفة (مملكة البحرين)** لبحث ترتيبات تنظيم **عقد المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب**، الذي سيعقد في

مملكة البحرين يومي 6 و7 آذار (مارس) 2006 وذلك في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر، التي شهدت انعقاد (4) اجتماعات تحضيرية خلال العام 2005. وتولت المؤسسة مخاطبة هيئات تشجيع الاستثمار العربية المشاركة في المؤتمر، إضافة إلى توجيه دعوات لنحو (300) شخصية من عملاء المؤسسة وعدد من المنظمات والاتحادات العربية المشتركة والمصارف العربية والعربية – الأجنبية وهيئات الضمان العربية الوطنية والإقليمية.

- تعاونت المؤسسة مع **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)** في إطار اتفاقية تعاون وقعها الطرفان خلال العام لتعريب المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على شبكة الانترنت (www.fdipromotion.com). وتم تشكيل فريق عمل محوري داخل المؤسسة لإنجاز تعريب وتكييف محتوى حزمة تقنيات ترويج الاستثمار وإعداد مسرد مصطلحات خاصة بمفاهيم الترويج وتحميلها على الموقع الشبكي للمركز.

- في إطار تعزيز علاقتها مع الأطراف الدولية المعنية بالترويج للاستثمار، شاركت المؤسسة في المؤتمر السنوي العاشر **للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)** الذي دخلت المؤسسة في عضويته منذ عام 2000، والذي عقد في جنيف خلال الفترة 9-11 مارس 2005، ويمثل هذا المؤتمر منبراً هاماً لتبادل الخبرات حول أحدث التقنيات والتجارب في جهود الترويج للاستثمار وتحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي.

- في إطار تقديم الدعم الفني **لهيئات تشجيع الاستثمار العربية**، بحثت المؤسسة مع شركة معلومات تجارية دولية مقرها في لندن، المملكة المتحدة، مشروعاً تقدمت به هذه الشركة بهدف إنشاء بوابة إلكترونية لمطابقة الفرص الاستثمارية لغرض تعزيز قدرة هيئات تشجيع الاستثمار العربية في ترويج فرص الاستثمار المتاحة لديها وزيادة حصتها من تدفقات الاستثمار المباشرة العالمية، وقد خاطبت المؤسسة هيئات تشجيع الاستثمار العربية لعرض المشروع وموافاتها بمرئياتها بهذا الشأن.

4.3 تطوير الموارد البشرية:

واصلت المؤسسة برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة ورفع مستوى أداء العاملين. وقد استفاد عدد من العاملين في المؤسسة خلال عام 2005 من **أربع دورات تدريبية فنية** وذلك على النحو التالي:

- دورة خاصة **بإدارة وتقييم محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار** نظمها معهد الأعمال الدولي للتدريب في الكويت خلال الفترة من 14 – 18 مايو 2005.
- دورة تدريبية في **مجال إدارة المخاطر** نظمها معهد الأعمال الدولي للتدريب في الكويت خلال الفترة من 4 – 8 يونيو 2005.
- دورة تدريبية في **مجال التعويضات والاسترداد** نظمتها الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية "كوفاس" في باريس خلال الفترة من 13 – 14 يونيو 2005.
- دورة خاصة **بأوضاع سوق الأوراق المالية** نظمها معهد "نيو فرونتيرز" في دولة الكويت بتاريخ 19 ديسمبر 2005.

5.3 المعلوماتية:

تم خلال العام تنفيذ برنامج تعزيز قدرة العاملين في المؤسسة على أداء أعمالهم باستخدام تطبيقات الحاسوب وإدارة الوثائق إلكترونيا، واستكمال تحديث البنية التحتية للمعلوماتية والبرمجيات المطبقة والمطورة داخليا، كالآتي:

1.5.3 الشبكات:

- تدريب موظفي الإدارات للعمل على إدخال وثائق المؤسسة على نظام الوثائق الإلكترونية (FileNet).
- تحديث أجهزة الخادم (السيرفر) بأحدث إصدارات برامج مايكروسوفت وبرامج الحماية وكذلك بعض المعدات الرئيسية للشبكة الداخلية وإدخال الإصدار الجديد من نظام البريد الإلكتروني.
- تحديث الموقع الشبكي للمؤسسة وتحميله مطبوعات المؤسسة (التقرير السنوي، أربعة أعداد من النشرة الفصلية، تقرير مناخ الاستثمار 2004 والملخص التنفيذي لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 باللغة الانجليزية) والبدء في تقييم الموقع الشبكي

للمؤسسة لإحداث تطوير نوعي ينقله إلى مرحلة أكثر تقدما وتفاعلية.

- تطبيق نظام جديد للنسخ الاحتياطي (بشكل يومي وأسبوعي وشهري).

2.5.3 البرمجيات:

- العمل على تطوير نظام المحاسبة ونقل المعلومات من النظام الحالي إلى النظام الجديد باستخدام نظم قواعد بيانات (Oracle).
- الانتهاء من مرحلة تطوير النظام الالكتروني في إدارة المحافظ ونقل البيانات وتجربته.
- تطوير نظم داخلية لكل من ضمان الاستثمار والتعويض والاسترداد في إدارة العمليات.
- متابعة وتطوير عمل النظام الداخلي لضمان ائتمان الصادرات لمطابقته وتكييفه مع متطلبات العمل المستجدة في إدارة العمليات.

6.3 النشاط الإعلامي:

تم خلال العام الآتي:

- في إطار **البرنامج الإعلامي** المعتمد لعام 2005، أصدرت المؤسسة خلال الفترة موضوع التقرير (10) **بيانات صحفية** غطت عدداً من الأنشطة شملت ملتقى التمويل والضمان الذي عقد في الخرطوم، وتوقيع اتفاق مع حكومة جمهورية السودان لإدارة حساب مستقل لضمان الاستثمارات المباشرة الوافدة إلى السودان، وملتقى التمويل والضمان الذي عقد في دمشق، والتوقيع على اتفاقيتين لإعادة التأمين بين كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والشركة المصرية لضمان الصادرات، خلال انعقاد ملتقى آليات الضمان والتمويل في القاهرة بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار، وتوقيع اتفاقية إعادة تأمين بين كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية، والاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، والدورة التدريبية حول موضوع "الإيجار"، وتوقيع اتفاق بين الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقوم بموجبه المؤسسة بإدارة حساب مستقل لضمان الصادرات الكويتية المتجهة إلى العراق، وافتتاح الملتقى العاشر لهيئات الضمان العربية، والتوصيات الختامية للملتقى العاشر لهيئات الضمان العربية.

- تبين من مراجعة ورصد **الظهور الإعلامي** للمؤسسة في عدد من الصحف المحلية والعربية التي تتابعها المؤسسة، أنه تم نشر (162) خبراً عن المؤسسة غطت ما جاء في مطبوعات المؤسسة (مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، وأعداد النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار") بنسبة 49%، وأنشطة المؤسسة (من عمليات وملتقيات ومشاركة في مؤتمرات) بنسبة 43%، والبيانات الصحفية التي وزعتها المؤسسة بنسبة (8%).

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2005 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 97,721,372 دينارا كويتيا (334,090,160 دولارا أمريكيا) بزيادة قدرها 10,553,390 دينارا كويتيا (36,079,966 دولارا أمريكيا) عن عام 2004 كما يظهره الشكل التالي:

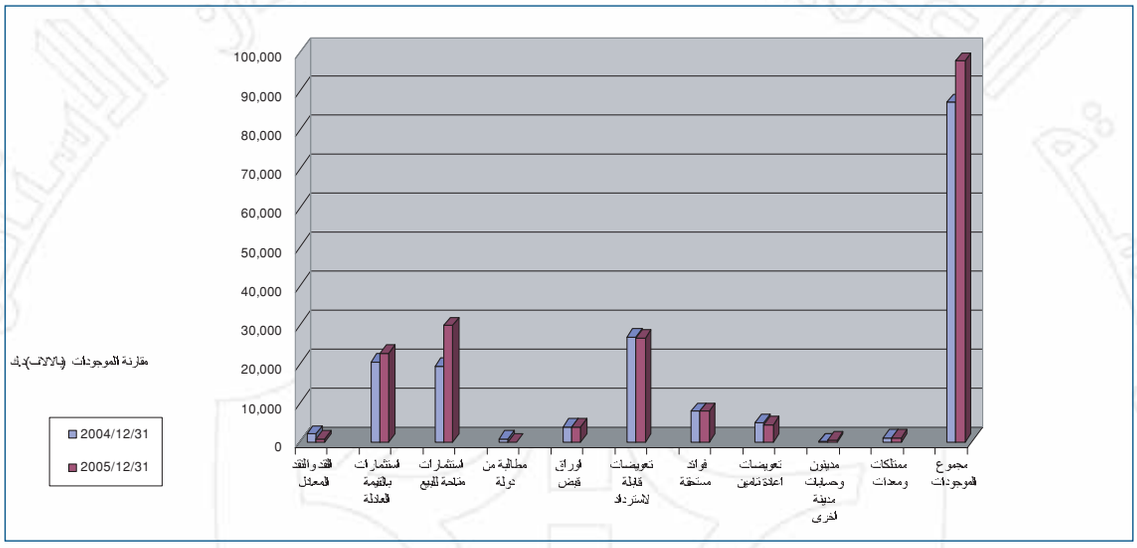

ويلاحظ نمو استثمارات المؤسسة من 39,849,593 ديناراً كويتياً في 31 ديسمبر 2004 إلى 52,631,706 ديناراً كويتياً في 31 ديسمبر2005 بزيادة قدرها 12,782,113 ديناراً كويتياً (43,699,531 دولارا أمريكيا) عن 2004 وهي تتكون من سندات ومحافظ وصناديق ومساهمة فى برنامج تمويل التجارة العربية ويظهر الشكل التالي توزيع نسب الاستثمارات فى 2005.

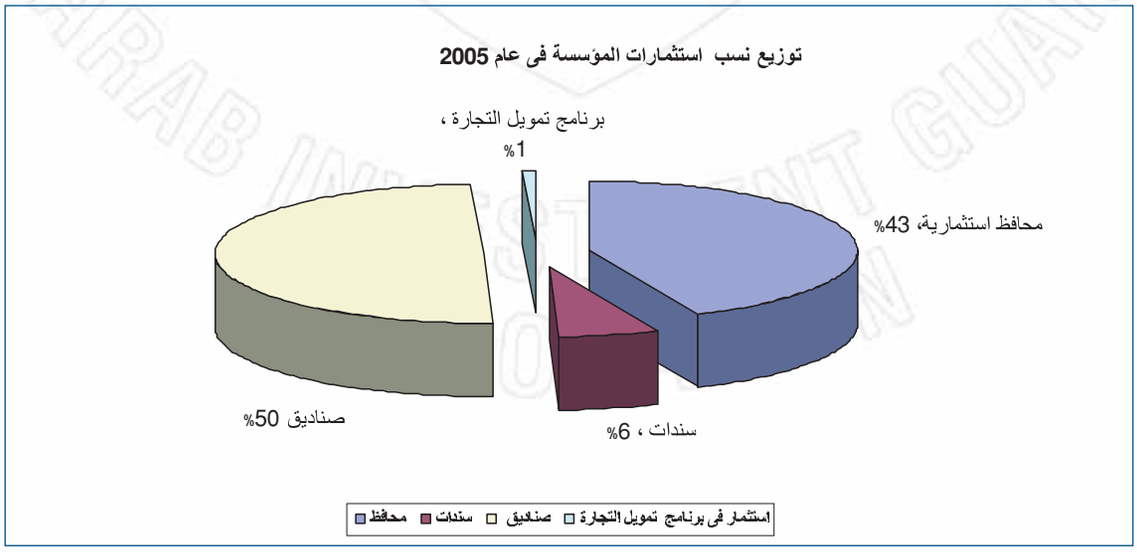

كما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 86,977,119 ديناراً كويتياً (297,357,672 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2005 مقابل 77,287,960 ديناراً كويتياً (264,232,342 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004 ، حيث ارتفع رأس المال المدفوع في 31 ديسمبر 2005 إلى 42,073,827 ديناراً كويتياً (143,842,144 دولارا أمريكيا) مقارنة بما كان عليه في 31 ديسمبر2004 وهو 36,173,327 ديناراً كويتياً (123,669,494 دولاراً أمريكياً) حيث زاد بمقدار 5,900,500 ديناراً كويتياً يمثل باقي القسط الثاني المستحق عن عام 2004 من مساهمة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في زيادة رأسمال المؤسسة والقسط الثالث من مساهمة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2005.

وارتفع الاحتياطي العام من 39,670,699 ديناراً كويتياً (135,626,321 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004 إلى 41,575,051 ديناراً كويتياً (142,136,926 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2005.

وكذلك ارتفعت التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة من 1,443,934 ديناراً كويتياً (4,936,526 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004 إلى 3,328,241 ديناراً كويتياً (11,378,602 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2005.

فيما يتعلق بالإيرادات الإجمالية في 31 ديسمبر2005 والتي تتضمن إيرادات الاستثمار النقدية وإيرادات المحافظ المالية ونتائج الضمان وفروقات العملة وإيرادات أخرى فقد بلغت 3,601,194 ديناراً كويتياً (12,311,774 دولاراً أمريكياً) مقابل 2,090,272 ديناراً كويتياً (7,146,229 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004، وحققت المؤسسة في 31 ديسمبر 2005 صافي ربح بلغ 1,904,352 ديناراً كويتياً (6,510,605 دولاراً أمريكياً) مقابل 462,228 ديناراً كويتياً (1,580,267 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004.

وفيما يتعلق باستثمارات المؤسسة في الصناديق الاستثمارية والسندات، فقد حققت في عام 2005 إيرادات بلغت 1,884,307 ديناراً كويتياً (6,442,075 دولاراً أمريكياً) تم تسجيلها في حساب التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية كما في 31 ديسمبر 2005 فقد بلغت 1,696,842 ديناراً كويتياً (5,801,169 دولاراً أمريكياً)، مقابل 1,628,044 ديناراً كويتياً (5,565,962 دولاراً أمريكياً) في 31 ديسمبر 2004 بارتفاع قدره 68,798 ديناراً كويتياً (235,207 دولاراً أمريكياً) بنسبة 4.23 %.

تقريـــر مـراقبـــي الحسابـــات

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار كما في 31 ديسمبر 2005 وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي مسئولية إدارة المؤسسة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية. يشتمل التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة، ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية. وباعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2005 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 مخالفات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

دون أن نتحفظ في رأينا، نلفت الانتباه إلى إيضاح (9) حول البيانات المالية. وكما هو مبين في هذا الإيضاح، فقد أبرمت المؤسسة اتفاقية مع وزارة المالية لدولة عضو حيث تم بموجبها تجميع وإعادة جدولة كافة المبالغ المستحقة على الدولة العضو البالغة 35,387,612 دينار كويتي لكي يتم سدادها على فترة خمس سنوات. وعلى الرغم من أن الدولة العضو لا تزال تمر بظروف سياسية واقتصادية صعبة، إلا أن المبلغ المستحق يعتبر قابلاً للاسترداد. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية المرفقة للخسائر التي قد تنتج عن عدم تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ – الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الكويت، 9 آذار (مارس) 2006

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

	إيضاح	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي (معاد إدراجها)
الإيرادات:			
إجمالي أقساط الضمان		**586,511**	366,043
أقساط ضمان محولة		**5,351**	(10,891)
صافي أقساط الضمان		**591,862**	355,152
مصروفات وعمولات أخرى		**(15,125)**	(5,414)
نتائج الضمان		**576,737**	349,738
إيرادات عمولات على صناديق ضمان		**209,720**	-
		786,457	349,738
فوائد بنكية		**36,265**	7,120
فوائد سندات		**92,893**	85,545
أرباح استثمارات	3	**3,228,153**	1,549,688
(خسارة) ربح فروق عملات أجنبية		**(572,255)**	14,053
فوائد مطالبة من دولة عضو		**-**	47,760
إيرادات أخرى متنوعة		**29,681**	36,368
مجموع الإيرادات		**3,601,194**	2,090,272
المصروفات	4		
الباب الأول – رواتب وأجور ومكافآت		**1,032,360**	969,756
الباب الثاني – مصروفات عمومية وإدارية		**578,194**	553,476
الباب الثالث – مصروفات رأسمالية		**85,828**	80,279
الباب الرابع – مخصصات وأخرى		**460**	24,533
مجموع المصروفات		**1,696,842**	1,628,044
صافي ربح السنة		**1,904,352**	462,228

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2005

	إيضاح	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي (معاد إدراجها)
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	**808,195**	1,990,159
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات	6	**22,774,548**	20,401,455
استثمارات متاحة للبيع	7	**29,857,158**	19,448,138
مطالبة من دولة عضو	8	**18,968**	748,866
المستحق من دولة عضو	9	**35,387,612**	-
أوراق قبض مدينة		**-**	3,804,981
تعويضات قابلة للاسترداد	10	**2,403,461**	26,967,126
فوائد مستحقة	11	**503,390**	7,840,046
تعويضات إعادة التأمين المدينة	12	**4,461,337**	4,847,992
مدينون وموجودات أخرى	13	**478,735**	54,531
ممتلكات ومعدات	14	**1,027,968**	1,064,688
مجموع الموجودات		**97,721,372**	87,167,982
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى	15	**507,984**	541,060
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	16	**1,336,963**	1,352,447
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	12	**7,625,080**	7,974,536
المستحق إلى صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي		**-**	11,979
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	17	**1,274,226**	-
إجمالي المطلوبات		**10,744,253**	9,880,022
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	18	**42,073,827**	36,173,327
احتياطي عام	19	**41,575,051**	39,670,699
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		**3,328,241**	1,443,934
إجمالي حقوق الملكية		**86,977,119**	77,287,960
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**97,721,372**	87,167,982

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	احتياطي عام دينار كويتي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة دينار كويتي	أرباح مدورة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
الرصيد في 31 ديسمبر 2003 كما تم إدراجه سابقاً	25,398,615	49,991,331	-	-	75,389,946
تعديل ناتج عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 المعدل (إيضاح 2)	-	(620,405)	620,405	-	-
تعديل سنة سابقة (إيضاح 22)	-	(10,162,455)	-	-	(10,162,455)
الرصيد المعاد إدراجه في 31 ديسمبر 2003	25,398,615	39,208,471	620,405	-	65,227,491
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	-	-	823,529	-	823,529
إجمالي الإيرادات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	823,529	-	823,529
ربح السنة	-	-	-	462,228	462,228
إجمالي إيرادات ومصروفات السنة	-	-	823,529	462,228	1,285,757
الزيادة في رأس المال	10,349,712	-	-	-	10,349,712
المدفوع من رأس المال غير المدفوع	425,000	-	-	-	425,000
المحول إلى الاحتياطي العام	-	462,228	-	(462,228)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2004	36,173,327	39,670,699	1,443,934	-	77,287,960
الرصيد في 31 ديسمبر 2004، كما تم إدراجه سابقاً	36,173,327	52,793,984	-	-	88,967,311
تعديل ناتج عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 المعدل (إيضاح 2)	-	(1,443,934)	1,443,934	-	-
تعديل سنة سابقة (إيضاح 22)	-	(11,679,351)	-	-	(11,679,351)
الرصيد المعاد إدراجه في 31 ديسمبر 2004	36,173,327	39,670,699	1,443,934	-	77,287,960
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	-	-	2,984,651	-	2,984,651
المحقق من بيع استثمارات متاحة للبيع	-	-	(1,100,344)	-	(1,100,344)
إجمالي الإيرادات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	1,884,307	-	1,884,307
ربح السنة	-	-	-	1,904,352	1,904,352
إجمالي إيرادات ومصروفات السنة	-	-	1,884,307	1,904,352	3,788,659
الزيادة في رأس المال	5,900,500	-	-	-	5,900,500
المحول إلى الاحتياطي العام	-	1,904,352	-	(1,904,352)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2005	**42,073,827**	**41,575,051**	**3,328,241**	**-**	**86,977,119**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

	إيضاح	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي (معاد إدراجها)
أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		**1,904,352**	462,228
تعديلات لـ:			
استهلاك		**36,720**	36,720
أرباح استثمارات		**(3,228,153)**	(1,549,688)
إيرادات فوائد		**(129,158)**	(140,425)
مصروفات عقد إيجار تمويلي		**94,671**	95,684
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:		**(1,321,568)**	(1,095,481)
مطالبة من دولة عضو		**729,898**	-
المستحق من دولة عضو		**317,690**	-
تعويضات قابلة للاسترداد		**-**	29,507
تعويضات إعادة التأمين المدينة		**386,655**	33,842
مدينون وموجودات أخرى		**(209,395)**	38,565
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		**71,499**	(26,095)
دائنون ومطلوبات أخرى		**(33,076)**	117,805
تعويضات إعادة التأمين الدائنة		**(349,456)**	(72,167)
النقد المستخدم في العمليات		**(407,753)**	(974,024)
توزيعات أرباح مقبوضة		**123,777**	81,357
فوائد مقبوضة		**129,158**	92,665
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات		**(154,818)**	**(800,002)**
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(19,044,788)**	(9,274,952)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		**13,244,379**	4,219,269
شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات		**(1,017,082)**	(3,243,409)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(6,817,491)**	**(8,299,092)**
أنشطة التمويل			
المدفوع من التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي		**(110,155)**	(110,155)
المحصل من زيادة رأس المال ورأس المال غير المدفوع		**5,900,500**	10,774,712
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		**5,790,345**	**10,664,557**
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(1,181,964)**	**1,565,463**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**1,990,159**	**424,696**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**808,195**	**1,990,159**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 الى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 - نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

إن المؤسسة كائنة في الكويت وعنوانها المسجل هو ص. ب. 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت.

في 31 ديسمبر 2005 بلغ عدد موظفي المؤسسة 50 موظفاً (2004: 47 موظفاً).

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 9 مارس 2006.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للممارسات المتبعة من قبل "المنظمات العربية".

تعد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات وفقاً للقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق معايير المحاسبة الدولية المعدلة المبينة أدناه.

إن تطبيق المعايير المحاسبية المعدلة والجديدة والتي تشكل جزء من مشروع تحسينات مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة اعتباراً من 1 يناير 2005 لم يكن له أي تأثير مادي على البيانات المالية خلال السنة باستثناء تطبيق معياري المحاسبة الدوليين 32 و39 المعدلين كما هو مبين فيما يلي. تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة لتطبيق معياري المحاسبة الدوليين 32 و39 المعدلين.

تطبيق معياري المحاسبة الدوليين 32 و 39 المعدلين

قامت المؤسسة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي 32 المعدل "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" ومعيار المحاسبة الدولي 39 المعدل "الأدوات المالية: التحقق والقياس" اعتباراً من 1 يناير 2005. فيما يلي ملخص بالتغيرات الرئيسية:

تم إعادة تصنيف بعض الاستثمارات المتاحة للبيع في 1 يناير 2005 كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات.

إن إجمالي قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع المعاد تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات بلغ 20,401,455 دينار كويتي كما في 1 يناير 2005 وبلغ إجمالي قيمة تلك الاستثمارات المتاحة للبيع المعاد تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات 14,925,260 دينار كويتي كما في 1 يناير 2004.

وتقوم المؤسسة الآن بتصنيف الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة عند التحقق المبدئي في الفئتين التاليتين:

- استثمارات متاحة للبيع
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعايير المحاسبة الدولي المعدل، فقد قامت المؤسسة اعتباراً من 1 يناير 2004 بإعادة تصنيف تعديلات القيمة العادلة الموجبة بمبلغ 620,405 دينار كويتي من الاحتياطي العام إلى التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كما في ذلك التاريخ. إضافة إلى ذلك، فقد قامت المؤسسة بإعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة بمبلغ 823,529 دينار كويتي والمدرجة سابقاً في بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 إلى التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية لنفس الفترة. إن أثر ذلك تمثل في انخفاض صافي ربح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 بنفس المبلغ.

استثمارات متاحة للبيع

بعد التحقق المبدئي بالتكلفة (بما في ذلك تكاليف المعاملات المتعلقة بالشراء) يعاد قياس

الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة ما لم يكن قياس القيمة العادلة بصورة موثوق منها غير ممكناً.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات كبند مستقل من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الاستثمار أو تحديد انخفاض في قيمته. عند الاستبعاد أو انخفاض القيمة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها في حقوق الملكية تدرج في بيان الإيرادات والمصروفات.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات

إن الاستثمارات المصنفة كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات" عند التحقق المبدئي يعاد قياسها وفقاً للقيمة العادلة، مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الإيرادات والمصروفات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم، فإن عكس خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم يعد يسجل في بيان الإيرادات والمصروفات المجمع ولكن يسجل كزيادة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة. لم يكن هناك أي تأثير على بيان الإيرادات والمصروفات المجمع لسنة 2004 حيث لم يكن هناك أي عكس لخسائر انخفاض القيمة في تلك السنة.

عدم تحقق الموجودات المالية

اعتباراً من 1 يناير 2005، لا يتم تحقق أصل مالي (بالكامل أو جزء منه) إما عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عند تحويل المؤسسة لكافة مخاطر ومزايا الملكية أو عندما لا تقوم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية وعندما تفقد المؤسسة السيطرة على ذلك الأصل المالي أو جزء منه.

تحقق وعدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. كما لا يتم تحقق أصل مالي إما عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات

النقدية من الأصل المالي أو عند تحويل المؤسسة لكافة مخاطر ومزايا الملكية أو عندما لا تقوم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكل مخاطر ومزايا الملكية وعندما تفقد المؤسسة السيطرة على ذلك الأصل المالي أو جزء منه. ولا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

محاسبة تواريخ المتاجرة وتواريخ السداد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للموجودات المالية يتم تسجيلها على أساس تاريخ السداد، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع ذلك الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد في نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتمثل النقد المعادل في النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

أوراق قبض مدينة

تدرج أوراق القبض المدينة بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص لقاء المبالغ المشكوك في تحصيلها. تكتسب الفوائد المستحقة على أوراق القبض، إن وجدت، على أساس توزيع نسبي زمني وتدرج بصورة منفصلة ضمن الفوائد المستحقة في الميزانية العمومية.

تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية ناقصاً، في حالات نادرة، المخصص لقاء الحسابات المشكوك في تحصيلها.

المدينون

يدرج المدينون بالقيمة الاسمية بعد استنزال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هنالك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل، تقيد أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الإيرادات والمصروفات. يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

1. بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
2. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل السوق الحالي لعائد على أصل مالي مماثل.

الدائنون

يدرج الدائنون بالتكلفة.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. كما يتم دفع مكافآت نهاية الخدمة وفقاً للمادة (31) من لائحة نظام العاملين مع مدخرات العاملين.

تحقق الإيرادات

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويتوقف تحقق فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها أو التي مر وقت استحقاقها ويتم تسجيلها في بيان الإيرادات والمصروفات عند استلامها.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن التحويل في بيان الإيرادات والمصروفات.

عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في الميزانية العمومية واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية، كما يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق ؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث أن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

الأدوات المالية

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات القابلة للاسترداد والدائنين. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمؤسسة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة

بالنسبة للاستثمارات المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند الإقفال بتاريخ الميزانية العمومية.

بالنسبة للاستثمارات التي لا تتوفر لها أسعار سوق معلنة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى معامل ربحية مركب أو إلى معامل ربحية خاص بنشاط محدد أو إلى قيمة تستند إلى شركة متداولة عامة ذات نشاط مماثل أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار القيود مثل معدل السيولة وتقدير الانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق منه، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

تقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفائدة استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة لبنود ذات شروط وخصائص مماثلة.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ الميزانية العمومية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

3 - أرباح استثمارات

	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي
خسائر محققة على استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات	-	(31,101)
أرباح (خسائر) محققة على استثمارات متاحة للبيع	**1,768,365**	(4,415)
أرباح غير محققة على استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات	**1,336,011**	1,498,427
توزيعات أرباح من صناديق	**115,763**	75,291
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	**8,014**	6,066
ربح استرداد وبيع السندات	-	5,420
	3,228,153	1,549,688

4 - المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية مصروفات عقد الإيجار التمويلي بمبلغ 94,671 (2004: 95,684 دينار كويتي). كما تتمثل المصروفات الرأسمالية في استهلاك السنة والإنفاق على بنود رأسمالية ضئيلة القيمة والتي يتم اعتبارها كمصروفات عند تكبدها.

5 - النقد والنقد المعادل

	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**808,195**	366,559
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	-	1,623,600
	808,195	1,990,159

تمثل الأرصدة البنكية للمؤسسة حسابات لا تحمل فائدة مودعة لدى مؤسسات ذات سمعة ائتمانية جيدة.

6 - استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات

يمثل هذا البند محافظ استثمارات مسعرة أساسية مدارة من قبل مدراء الاستثمار ذوي الاختصاص.

7 - استثمارات متاحة للبيع

	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي
سندات	**3,215,384**	1,753,881
صناديق مدارة	**26,276,043**	17,328,526
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	**365,731**	365,731
	29,857,158	19,448,138

تمثل الصناديق المدارة بصورة رئيسية الاستثمارات المسعرة المدارة من قبل مدراء الاستثمار ذوي الاختصاص.

تملك المؤسسة 0.25 % من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

8 - مطالبة من دولة عضو

تتمثل هذه المطالبة في المبالغ المستحقة من دولة عضو فيما يتعلق بحصتها غير المدفوعة في رأس المال بالإضافة إلى فوائد التأخير على المبالغ المستحقة، بناءً على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وتلك الدولة.

9 - المستحق من دولة عضو

يمثل هذا البند المبلغ المستحق للمؤسسة من قبل الدولة العضو التي لم تتمكن من سداد التزاماتها الرئيسية عند استحقاقها نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة.

بموجب الاتفاقية المؤرخة 15 ديسمبر 2005 التي تم الدخول فيها مع وزارة المالية للدولة العضو، وافقت المؤسسة على التنازل عن فوائد مستحقة بمبلغ 41,920,050 دولار أمريكي (متضمنة مبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي كانت مستحقة قبل تاريخ الاتفاقية) من الفوائد المستحقة سابقاً وتجميع وإعادة جدولة كافة المبالغ المستحقة بموجب الاتفاقية والتي تتكون من:

	2005 دولار أمريكي
أوراق قبض	**12,889,505**
تعويضات قابلة للاسترداد	**83,011,202**
فوائد مستحقة لم يتم التنازل عنها	**25,082,583**
	120,983,290
المعادل بالدينار الكويتي	**35,387,612**

وفقاً لشروط الاتفاقية، سوف تقوم الدولة العضو بسداد وإعادة جدولة الدين كما يلي:

	دولار أمريكي
مستحق قبل 31 مارس 2006	46,000,000
مستحق في 5 أقساط سنوية اعتباراً من 31 ديسمبر 2006 بمعدل فائدة 2% سنوياً	74,983,290
المجموع	120,983,290
المعادل بالدينار الكويتي	**35,387,612**

10 - تعويضات قابلة للاسترداد

	2005 **دولار أمريكي**	2004 دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**91,352,053**	89,924,901
صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة	**48,271**	494,450
التعويضات المستردة خلال السنة	**(172,154)**	(560,600)
المبلغ المحول من حساب معلق على شرط	-	1,493,302
إعادة الجدولة وفقاً للاتفاقية الدولة العضو (إيضاح 9)	**(83,011,202)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**8,216,968**	91,352,053
المعادل بالدينار الكويتي	**2,403,461**	26,967,126

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية عن مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

11 - فوائد مستحقة

تقوم المؤسسة باحتساب فوائد تأخير مستحقة على التعويضات القابلة للاسترداد من الأطراف الأخرى والدول الأعضاء التي لم تفي بالتزاماتها ضمن الإطار الزمني المعتاد. إن تفاصيل الفوائد هي كما يلي:

	2005 **دينار كويتي**	(معاد إدراجها) 2004 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**7,840,046**	18,002,501
الفائدة المستحقة خلال السنة	**120,173**	-
التنازل عن فوائد التأخير والتعديلات الأخرى	-	(10,162,455)
إعادة الجدولة وفقاً للاتفاقية مع الدولة العضو	**(7,336,656)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**623,563**	7,840,046
ناقصاً: الفوائد المعلقة	**(120,173)**	-
	503,390	7,840,046

12 - تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين هذه، فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

13 - مدينون وموجودات أخرى

	2005 **دينار كويتي**	2004 دينار كويتي
إيرادات عمولات	**196,109**	-
مدينو موظفين	**199,598**	-
أرصدة مدينة أخرى	**83,028**	54,531
	478,735	54,531

14 - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم شراؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 36,720 دينار كويتي (2004: 36,720 دينار كويتي).

15 - دائنون ومطلوبات أخرى

	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	**2,472**	71,302
مخصص إجازات الموظفين	**121,654**	118,613
مخصص الموسوعة القانونية	**13,757**	13,757
مطلوبات أخرى	**370,101**	337,388
	507,984	541,060

16 - التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي هي كما يلي:

	2005 دينار كويتي	2004 دينار كويتي
خلال سنة واحدة	**110,155**	110,155
في السنة الثانية إلى السنة الخامسة ضمناً	**550,775**	550,775
أكثر من خمس سنوات	**2,423,410**	2,533,565
	3,084,340	3,194,495
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	**(1,747,377)**	(1,842,048)
	1,336,963	1,352,447

17 - مدخرات ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت المؤسسة سابقاً بإنشاء وإدارة صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وفقاً للمادة (31) من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم (6) لسنة 1981، وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984. وقامت المؤسسة خلال السنة وفقاً لقرار المدير العام المؤرخ في 19 يونيو 2005 بإيقاف عمل برنامج صندوق التكافل الاجتماعي وقامت بتحويل الموجودات والمطلوبات الخاصة به إليها.

وفقاً لبرنامج الادخار الجديد، يستحق الموظف ما يلي:

أ - استحقاق لمكافأة نهاية الخدمة بموجب اللوائح الداخلية للمؤسسة.
ب - مبلغ يتم خصمه من الموظفين بنسبة 7% من الراتب الشهري.
ج - حصة سنوية بنسبة 5% من قبل المؤسسة ، ويتم احتسابها بنسبة 5% سنوياً من مجموع (أ) و (ب) أعلاه ناقصاً المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين وفقاً لما يراه المدير العام بناءً على أداء الموظفين.

إن كافة تلك المبالغ لم يتم استثمارها نيابة عن الموظفين كما كان الوضع في البرنامج السابق.

18 - رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2005 وحصة كل دولة عضو وهيئات أخرى كان كما يلي:

	المصدر		المدفوع	
	2005	2004	**2005**	2004
	دينار كويتي	دينار كويتي	**دينار كويتي**	دينار كويتي
أ- الدولة العضو				
المملكة الأردنية الهاشمية	**525,000**	525,000	**525,000**	525,000
دولة الإمارات العربية المتحدة	**2,350,000**	2,350,000	**2,350,000**	2,350,000
مملكة البحرين	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجمهورية التونسية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
جمهورية جيبوتي	**200,000**	200,000	**200,000**	200,000
المملكة العربية السعودية	**3,750,000**	3,750,000	**3,750,000**	3,750,000
جمهورية السودان	**1,217,932**	1,217,932	**1,217,932**	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	**58,735**	58,735	**58,735**	58,735
الجمهورية العراقية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
سلطنة عمان	**750,000**	750,000	**750,000**	750,000
دولة فلسطين	**500,000**	500,000	-	-
دولة قطر	**2,000,000**	2,000,000	**2,000,000**	2,000,000
دولة الكويت	**3,000,000**	3,000,000	**3,000,000**	3,000,000
الجمهورية اللبنانية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	**2,500,000**	2,500,000	**2,500,000**	2,500,000
جمهورية مصر العربية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
المملكة المغربية	**2,000,000**	2,000,000	**2,000,000**	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجمهورية اليمنية	**1,000,000**	1,000,000	**1,000,000**	1,000,000
	26,101,667	26,101,667	**25,601,667**	25,601,667
ب- هيئات مالية عربية				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	**15,202,800**	15,202,800	**9,121,680**	6,081,120
صندوق النقد العربي	**8,118,000**	8,118,000	**4,870,800**	3,247,200
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	**5,106,960**	5,106,960	**2,042,784**	1,021,392
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	**1,092,240**	1,092,240	**436,896**	221,948
	55,621,667	55,621,667	**42,073,827**	36,173,327

تأجل سداد رأسمال دولة فلسطين بموجب قرار مجلس المساهمين رقم (4) لسنة 1981.

19 - الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على "تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال" وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس المال.

20 - الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ - في 31 ديسمبر 2005 بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 37,861,886 دينار كويتي (2004: 29,606,113 دينار كويتي). لا توجد مبالغ معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية (2004 : 1,658,978 دينار كويتي ضد المخاطر غير التجارية).

ب - تتضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة مبلغ 1,167,195 دينار كويتي تم الحجز عليه بواسطة أحد البنوك العربية. لقد قام البنك مع أحد المصدرين العرب بتقديم مطالبة بتعويض من المؤسسة بمبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 304,200 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2005) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائداً فائدة بمعدل 21% من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. ونتيجة لذلك، فإن البنك قد يسترد هذا التعويض من المبالغ المحجوز عليها. طعنت المؤسسة بصحة إجراءات التحكيم في هذه القضية ولا يزال الأمر مطروحاً حالياً أمام القضاء.

ج - هناك مطالبة أخرى تم رفعها من إحدى الشركات العربية بمبلغ 982,175 دينار كويتي بالإضافة لفائدة من 26 مايو 1996 وحتى تاريخ السداد. خلال العام 1998 صدر الحكم لصالح المدعى زائداً فائدة بمعدل 7% من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الالتزام في حالة سداده وتحميل القطر ذي العلاقة بذلك المبلغ.

في رأي الإدارة وطبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

21 - الأدوات المالية

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أولية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات قابلة للاسترداد والدائنين. ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه:

مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة.

إن سعر الفائدة الفعلي والفترات التي تتم فيها إعادة التسعير للموجودات المالية الخاضعة للفائدة أو تستحق خلالها هي كما يلي:

31 ديسمبر 2005	أقل من سنة دينار كويتي	خلال 1-5 سنوات دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي %
سندات	1,470,351	1,322,910	422,123	3,215,384	2-5
مطالبة من دولة عضو	18,968	-	-	18,968	7
مستحقات من دولة عضو	13,455,000	21,932,612	-	35,387,612	2
تعويضات قابلة للاسترداد	2,403,461	-	-	2,403,461	5
	17,347,780	23,255,522	422,123	41,025,425	

31 ديسمبر 2004 (معاد إدراجها)	أقل من سنة دينار كويتي	خلال 1-5 سنوات دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي %
ودائع لأجل	1,623,600	-	-	1,623,600	2 – 1
سندات	-	1,753,881	-	1,753,881	5 - 2
مطالبة من دولة عضو	748,866	-	-	748,866	7
أوراق قبض مدينة	-	3,804,981	-	3,804,981	5
تعويضات قابلة للاسترداد	-	26,967,126	-	26,967,126	5
	2,372,466	32,525,988	-	34,898,454	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية للمؤسسة والتي تتعرض لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من النقد لدى البنوك والسندات. يودع النقد لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. إن السندات يتم إصدارها إما من قبل مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة أو من قبل حكومات. في رأي الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث أن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء المساهمة.

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير الأموال للوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالأدوات المالية. وتعمل الإدارة لإدارة هذه المخاطر على الاستثمار في ودائع بنكية أو في استثمارات أخرى يسهل تسييلها.

مخاطر التدفق النقدي

إن خطر التدفق النقدي هو خطر تقلب مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. ولا يوجد لدى المؤسسة حالياً خطر تدفق نقدي جوهري.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة ماليه نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محدده للورقة المالية بمفردها أو مصدرها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق بالنسبة لاستثماراتها.
تحد المؤسسة من مخاطر السوق بإدارة كافة استثماراتها من قبل شركات إدارة الاستثمار المتخصصة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي وتركزات قطاع الأعمال.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية بتاريخ الميزانية العمومية تقارب القيمة الدفترية لها فيما عدا استثمارات معينة متاحة للبيع لم يكن من الممكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها كما هو مبين في إيضاح (7).

22 - تعديل سنة سابقة

إن تعديل السنة السابقة يتعلق بعكس فائدة التأخير المستحقة التي تم التنازل عنها وفقاً للاتفاقية بين المؤسسة ووزارة المالية لدولة عضو (إيضاح 9). لقد تم إعادة إدراج البيانات المالية لسنة 2004 بتصحيح استحقاق وتحقق فوائد التأخر التي باتت إمكانية استردادها غير مؤكدة في تاريخ التسجيل.

23 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية لتتوافق مع طريقة عرض السنة الحالية.